

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

## اللجنة الأولى

الجلسة ٨

الثلاثاء ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيركايا . . . . . (إندونيسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٨٦ إلى ١٠٢ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وبنود الأمن الدولي ذات الصلة

وبعد الاستماع إلى جميع المتكلمين المدرجة أسماؤهم في القائمة، سيكون هناك تبادل للآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بشأن متابعة القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة في دورتها السابقة.

السيد غوجوبو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في تهنئتك، سيدي الرئيس، وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم. وأعرب عن تقديري للطريقة التي تديرون بها مداولاتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تواصلت اللجنة بعد ظهر اليوم مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وبنود الأمن الدولي ذات الصلة بهدف اختتام هذا الجزء من عملنا اليوم.

وأتعهد بدعم وفد بلدي الكامل للاختتام الناجح لعمل اللجنة.

وأذكر مرة أخرى بأن لدينا قائمة طويلة جدا من المتكلمين. وعليه، أحث جميع الوفود التي تأخذ الكلمة على التقيد مشكورة بالوقت المحدد المتفق عليه ومدته ١٠ دقائق عند التكلم بصفتها الوطنية، أو ١٥ دقيقة عند التكلم باسم إحدى المجموعات. ومن شأن ذلك أن يمكن اللجنة من استخدام الوقت بأكبر قدر من الفعالية اليوم، وهو اليوم الأخير لجزء المناقشة العامة.

وأغتنم أيضا هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السيدة أنجيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على الملاحظات الافتتاحية التي أدلت بها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

تؤيد إثيوبيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



لإنشاء منطقة للسلام والتعاون في القارة. وتساعد المعاهدة أيضاً، بوصفها تديراً فعالاً لبناء الثقة، في جهود عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي على الصعيد العالمي.

في هذا الصدد، ترحب إثيوبيا بالتقدم الناجح نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، لا سيما بدء نفاذ المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ونجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، والاجتماع الأول هذا العام للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

لطالما أظهرت إثيوبيا تصميمها الراسخ على مكافحة الإرهاب الذي تقوم به جماعات أصولية وعناصر معادية للسلام، برعاية ودعم من دول أجنبية وجهات فاعلة من غير الدول في منطقتنا. وكان ذلك أحد العوامل الرئيسية التي أقنعت إثيوبيا بالعمل على نحو وثيق جدا على الصعيدين الإقليمي والدولي للوقوف في وجه الإرهاب والاتجار غير المشروع بجميع أنواع الأسلحة والحد منهما. في ذلك الصدد، نرى أن الجهود الرامية إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي تنسم بأهمية بالغة.

وتعلق إثيوبيا أهمية كبيرة على نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولهذا السبب لن نبرح ملتزمين بهدف إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. ونحن مقتنعون بأن من مسؤولية جميع الدول المحبة للسلام أن تتكفل بتخليص كوكب الأرض من الأخطار التي تشكلها هذه الأسلحة على البشرية. وتقديراً للمسؤولية الواقعة عليها، قامت إثيوبيا باتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل الاضطلاع بالحماية من الإشعاع والرقابة التنظيمية وفقاً للقوانين المحلية والدولية المنطبقة. يشكل النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية أيضاً كان نوعها مصدر قلق شديد لبلدي. وبالتالي، فإن الحاجة ملحة بالفعل إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لإبرام معاهدة ملزمة قانوناً

تشكل الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية اليوم تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. وتنسم التهديدات الناشئة عنها بأنها معقدة ومتعددة الأوجه، وهي تتطلب استجابات فعالة وعاجلة من جميع الدول. وفي ذلك الصدد، يتعين على الدول احترام وتنفيذ أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي أطراف فيها.

ويكرر وفد بلدي دعمه الثابت لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. ويدعو الدول التي لم توقع على المعاهدة أو تصدق عليها بعد، إلى أن تفعل ذلك على وجه الاستعجال.

لقد أصبحت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية منذ تموز/يوليه ٢٠٠٩، عندما دخلت معاهدة بليندايا حيز النفاذ. ويشكل ذلك إسهاماً ملموساً من قبل أفريقيا في الجهود العالمية المبذولة للحد من انتشار الأسلحة النووية ووقفه.

وتسعى معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا إلى كفالة عدم استحداث الأسلحة النووية أو إنتاجها أو تكديسها أو اختبارها أو حيازتها أو وضعها في أفريقيا، بما في ذلك، في دولها الجزرية. وفضلاً عن ذلك تحظر المعاهدة إجراء البحوث في مجال الأسلحة النووية وإلقاء النفايات المشعة، علاوة على منع شن هجمات مسلحة من قبل أطراف المعاهدة على المنشآت النووية في المنطقة الأفريقية. غير أن المعاهدة تؤيد استخدام الطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

وفيما يتعلق بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فإننا نرى أن بوسع تلك المناطق أن تقدم إسهامات ملموسة، ليس فيما يتعلق بتحقيق الأمن الإقليمي والدولي فحسب، بل أيضاً في تعزيز مسار العمل من أجل نزع السلاح النووي الكامل. وفي ذلك الصدد، لا تزال معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا تشكل أساساً قانونياً هاماً للغاية

إن اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام المبرمة بأتاوا هي الاتفاق الدولي الذي يحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ولها أهميتها البالغة في التعامل مع المعاناة التي ما زالت تسببها تلك الألغام للبشرية. وندعم التنفيذ الفعال للاتفاقية، وإثيوبيا طرف فيها.

وكما ذكر العديد من الممثلين الذين تكلموا قبلي، فإن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق من استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها. ولذلك، فإننا نشدد على الحاجة إلى بدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن، في إطار مؤتمر نزع السلاح، من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

وفي الختام، ندعو جميع الدول المعنية إلى التحلي الواضح بالإرادة السياسية اللازمة وذلك بان تلتزم بوضع حد لسباق التسلح النووي والحد بشكل كبير من أسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة التقليدية، وصولاً إلى الهدف المنشود المتمثل في تحقيق نزع السلاح الكامل.

ولن تبرح إثيوبيا، من جانبها، ملتزمة بالاستمرار في المشاركة بصورة كاملة وبناءة في جميع مسائل نزع السلاح لجعل العالم أفضل وأكثر أمناً وسلاماً.

**السيد حسن (البحرين):** يطيب لي في بداية كلمتي أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً لهذه اللجنة، مهنتاً كذلك أعضاء المكتب على انتخابهم لمناصبهم، واثقاً من أنكم، بما تتمتعون به من حكمة وحكمة، ستتمكنون من تسيير أعمال هذه اللجنة على أكمل وجه. ويؤيد وفد بلدي البيانين الذين أدلي بهما باسم المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز.

أصبح المجتمع الدولي يدرك إدراكاً لا لبس فيه أهمية عقد المؤتمر الدولي الخاص بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل عام ٢٠١٢، تنفيذاً

بشأن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ونقلها، لا سيما خطر نقل الأسلحة إلى أطراف من غير الدول. في ذلك الصدد، الدول الأعضاء ملزمة باحترام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يلزم جميع الدول بالامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات غير التابعة للدول التي تحاول استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو حيازة هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها.

ولا تزال إثيوبيا، شأنها شأن كثير من البلدان النامية، تعاني من الآثار السلبية للأسلحة التقليدية غير المشروعة، وبخاصة من نشر ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والواقع أن الانتشار المنفصل للأسلحة التقليدية قد أدى إلى تفاقم حالات السلام وعدم الاستقرار الهشة في البلدان النامية من خلال تأجيج النزاعات المسلحة والحروب الأهلية. وفي منطقتنا دون الإقليمية، ما فتئت تلك الأسلحة تقوض الجهود التي تبذلها الدول الإقليمية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للحفاظ على السلم والأمن، فضلاً عن كفاءة التنمية والرخاء لجميع شعوب المنطقة.

وفي هذا الصدد، تشدد إثيوبيا على أهمية تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وترى أنه يشكل الإطار الرئيسي للتصدي لمسألة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. كما نشدد على أن المساعدة والتعاون الدوليين يمثلان مدخلاً لا بد منه لتنفيذ البرنامج.

ونعتقد أيضاً أن التعجيل بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة يمثل عنصراً حاسماً في الجهود الرامية إلى الإسهام إلى حد كبير في منع ووقف انتشار الأسلحة التقليدية وتجارها غير المنظمة. ونؤكد على الحاجة إلى معاهدة لتجارة الأسلحة تتسم بالتوازن، وعدم التمييز، والشمول العالمي، والفعالية، والإنصاف.

الأسلحة الفتاكة، أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، الأمر الذي يحتم ضرورة تخليص البشرية من تلك الأسلحة الفتاكة من خلال تطويق إنتاج السلاح النووي والحد من انتشاره وصولاً إلى نزعه الجزئي ومن ثم نزع الشامل.

مما يبرز أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا الميدان، لا سيما من خلال اللجنة الأولى المعنية بتزع السلاح والأمن الدولي، وما يعلق على هذا الدور من آمال في انتهاز السبل الكفيلة بالتخلص من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل للوصول بالمجتمع البشري إلى عالم خال من وسائل تدميره.

ومن الأهمية بمكان للمجتمع الدولي أن تتصدر أولوياته في هذا المجال موضوع الأمن ومعايير السلامة النووية، وأن يتحرى في ذلك أكبر قدر من الشفافية في تطبيق المعايير الدولية للطاقة النووية حتى لا تصبح التكنولوجيا النووية المستخدمة للأغراض السلمية موضع شك أو خلاف يستتفز طاقاتها وجهودنا. فامتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض الطاقة والاستخدامات السلمية حق أصيل للجميع، لا سيما البلدان النامية في سعيها للحصول على الطاقة المتجددة والنظيفة، شريطة أن تراعى القواعد والأصول المعمول بها في نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبما يتوافق مع القانون الدولي.

رغم التحديات التي تعرقل مسيرة المجتمع الدولي نحو نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، إلا أن هذه التحديات لا ينبغي لها أن تصبح عائقاً يحول دون تحقيق عالم يكون أكثر أمناً واستقراراً من خلال تهيئة الظروف المواتية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بهدف تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): أهنيكم بداية، سيدي الرئيس، بالثقة التي حظيتم بها بانتخابكم رئيساً للجنة الأولى لهذه الدورة. وأهني أيضاً أعضاء مكتبكم والسيدة

لقرار المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويؤكد وفد بلدي على ضرورة الإعداد الجيد لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ طبقاً للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، وعلى ضرورة مشاركة جميع الدول المعنية في الشرق الأوسط وفقاً لما تضمنته الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

كما نؤكد على أن مبدأ جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية لا يخل بحق جميع الدول في الحصول على التقنيات النووية للاستخدامات السلمية، شريطة التزام الشفافية التامة والامتثال لنظام الضمانات تحت مظلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الإطار، تعمل مملكة البحرين، من خلال سياستها الخارجية، وعضويتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، على دعم الأمن والاستقرار في المنطقة، ما يجعلها تجدد موقفها الثابت فيما يتعلق بالعمل الجاد لجعل الشرق الأوسط، بما فيه منطقة الخليج، خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل كافة، ومطالبة إسرائيل بالانضمام لمعاهدة عدم الانتشار النووي، وإخضاع مؤسساتها النووية للتفتيش الدولي في إطار نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأهمية إلزام جمهورية إيران الإسلامية بتعهداتها بالتعاون التام والشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن ترسيخ السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود الأدوات التي تهدده، وتزعزعه، وهي الأسلحة الفتاكة، أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية، الأمر الذي يحتم ضرورة تخليص البشرية من تلك الأسلحة الفتاكة من خلال تطويق إنتاج السلاح النووي والحد من انتشاره.

فترسيخ السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود الأدوات التي تهدده وتزعزعه، وهي

على نجاح مؤتمر عام ٢٠١٢ الخاص بإنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط.

نذكر هنا أيضا بقيام بعض الدول النووية بتزويد إسرائيل بالتكنولوجيا النووية المتطورة على مدى عقود من الزمن، واستمرار هذه الدول نفسها في حماية الاستثناء النووي الإسرائيلي بشكل يخالف التزامات تلك الدول بموجب أحكام المادتين الأولى والثالثة من معاهدة عدم الانتشار. هذا الأمر، كما هو معروف، أتاح لإسرائيل تصنيع وإنتاج أسلحة نووية ووسائل إيصالها بما يهدد أمن وسلامة منطقة الشرق الأوسط برمتها، لا بل ويتجاوز هذه المنطقة.

وهنا يجدر التحذير من مخاطر استمرار الصمت الدولي المريب وغير المبرر تجاه مواقف إسرائيل التي انتقلت علنا من سياسة الغموض النووي التي سادت منذ بداية ستينيات القرن الماضي، بناء على تفاهم أمريكي إسرائيلي، إلى التصريح علنا بامتلاك أسلحة نووية والتهديد باستخدامها وسط صمت مستغرب يؤكد تواطؤ بعض الدول في حماية إسرائيل من عواقب تنصلها من الالتزامات الدولية ذات الصلة، ورعايتها لهذا الوضع الشاذ الذي دام طويلا والذي أفقد منظومة عدم الانتشار النووي المتمثلة بمعاهدة عدم الانتشار مصداقيتها.

يعبر بلدي عن قلقه البالغ لعدم تمكن مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي حتى وقتنا هذا من وضع برنامج زمني محدد وملزم للدول الحائزة للأسلحة النووية للتخلص الكامل من الترسانات النووية الموجودة لديها، إذ أن الكثير من الإجراءات العملية التي اعتمدها خطة عمل مؤتمر أطراف معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ محدودة وغير كافية.

ونحن نؤكد على أن ما صدر عن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط استنادا إلى قرار المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، يحتم على المجتمع الدولي العمل تجاه تحقيق هذا

أنجيلا كين، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على دورها البناء والهام. ويؤيد وفد بلدي ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر الذي أدلى به بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

يؤكد وفد بلدي على تأييده الكامل للتوجه العالمي نحو بناء مجتمع دولي خال من استعمال القوة والتهديد بها، سواء كانت هذه القوة نووية أو تقليدية، عالم تسوده فعلا مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة القائمة على العدل في التعامل والمساواة في السيادة والسلام بين الأمم والشعوب. ونؤكد استعدادنا للمشاركة في أي جهد دولي صادق يسعى إلى تحقيق تلك الأهداف النبيلة المنشودة.

إن صيانة الأمن الوطني حق يكفله ميثاق الأمم المتحدة لجميع دول العالم، وليس ميزة للبعض يبررون بها تحايلهم على مبدأ عدم الانتشار النووي وتطبيقهم لمعايير مزدوجة تشكل عقبة أمام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، لا سيما وأن عالمنا يواجه تحديات كثيرة، يأتي في مقدمتها، بطبيعة الحال، خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية منها، عموديا وأفقيا. ويزيد من هذا الخطر تهديد بعض الدول باستخدام هذه الأسلحة لتحقيق أهداف ومكاسب سياسية.

ونود هنا أن نشير إلى أنه وبعد مرور أكثر من أربعة عقود على إبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أصبح من الضروري أن تمثل الدول النووية بموجب المادة السادسة من المعاهدة بالعمل جديا لتخليص العالم من هذا الخطر الكبير.

وإن استمرار تسليح إسرائيل من قبل دول كبرى بصنوف أسلحة الدمار الشامل كافة، وكذلك تزويدها بأحدث الأسلحة التقليدية وأشدّها فتكا، إضافة إلى تمكينها من تصنيع مختلف الأسلحة المتطورة وتخزينها محليا. كل هذا هو عبارة عن مقومات سلبية لا تساعد على بناء السلام وعلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، وفقا للآمال الدولية المعلقة

الأسلحة النووية إزالة كاملة وفقا لبرنامج زمني محدد وملزم وغير مشروط، إضافة إلى التفاوض لوضع صك عالمي ملزم قانونا وغير مشروط يهدف إلى توفير ضمانات أمنة سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها، وكذلك التفاوض حول منع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي وحظر إنتاج المواد الانشطارية.

على صعيد آخر، تؤكد بلادي على الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وفقا لأحكام المادة الرابعة من تلك المعاهدة، في الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها وتوظيفها للأغراض السلمية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تقوم الوكالة بمهمتها في تيسير التعاون بين الدول في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتعارض بلادي أية محاولة لتفسير النصوص بشكل ينتقص من هذا الحق أو يقيد استخدامه.

إن الواقع الحالي في عالمنا بخصوص ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يظهر لنا جميعا انخراط بعض الدول الكبرى والصغرى، على حد سواء، المنتجة وغير المنتجة، في نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى المجموعات الإرهابية والعناصر من غير الدول والمجموعات المسلحة غير الشرعية والمرترقة، بهدف إذكاء الأزمات وتقويض استقرار دول بعينها أو أقاليم بأكملها خدمة لمصالح تلك الدول الجيوسياسية والاقتصادية.

وتشهد بلادي، سوريا، أحداثا مؤلمة نتيجة الأعمال الإرهابية التي تنفذها تنظيمات إرهابية مسلحة متطرفة ومرترقة ومجموعات جهادية عابرة للحدود، تستخدم أساليب إجرامية غير معهودة، استنادا إلى فتاوى تكفيرية ومتطرفة غير مسؤولة صادرة عن محرضين مقيمين في دول عربية وإقليمية وغيرها من الدول، أضحت معروفة للجميع. وتستخدم هذه المجموعات الانتحارية السيارات المفخخة والأحزمة الناسفة والعبوات

الهدف. وذلك، من خلال ضرورة الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز للأسلحة النووية، أسوة بجميع دول المنطقة. وكذلك، ضرورة الضغط على إسرائيل لإخضاع جميع منشآها النووية وجميع أنشطتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وقرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية GC(53)/RES/17 لعام ٢٠٠٩، إضافة إلى القرارات الأخرى ذات الصلة، وذلك حفاظا على الأمن والسلم الدوليين.

وتتطلع معظم دول العالم إلى انعقاد ونجاح المؤتمر الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والمقرر عقده قبل نهاية هذا العام في هلسنكي، فنلندا، إلا أن إعلان إسرائيل في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشهر المنصرم يؤكد نيتها التنصل من قرارات آخر مؤتمر استعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، وبالتالي إفشال مؤتمر هلسنكي. ويعلم الجميع أن إسرائيل هي الطرف الوحيد في منطقتنا الذي يمتلك أسلحة نووية ووسائل إيصالها. ونحن، هنا من على هذا المنبر، نطالب الأمين العام للأمم المتحدة والدول الراحبة لقرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بصفتها الدول النووية، نطالب الجميع باحترام التزاماته والضغط على إسرائيل للمشاركة في مؤتمر هلسنكي وكذلك الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي.

إن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي الوحيد لبحث قضايا نزع السلاح ومن الأهمية بمكان احترام أنظمة المؤتمر وقواعده الإجرائية التي تشكل أساسا لا بد منه لنجاح أي عمل قد يتم التوافق عليه. ونؤكد، في هذا الصدد، على ضرورة أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل متوازنا وشاملا وأن يتضمن هذا البرنامج تشكيل هيئات فرعية للتفاوض بشأن برنامج لإزالة

ما فتئت أيرلندا تتخذ موقفا معارضا بصورة كاملة وعلى نحو قاطع للأسلحة النووية. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حصننا الوحيد أمام خطر تلك الأسلحة. وبينما تواصل الغالبية العظمى من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة، نواجه اليوم تحديات انتشار خطيرة في إيران التي يجب عليها تبديد الشواغل الكثيرة التي أعرب عنها المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي، وكذلك في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، لا يزال التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال المعاهدة لترع السلاح بطيئا جدا. ولهذا السبب، فإن بلدي يدعم الجهود المبذولة في هذا المحفل وغيره من محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي.

وسيمثل تصديق جميع الدول ذات القدرات النووية التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على المعاهدة بادرة هامة لبناء الثقة على طريق نزع السلاح الكامل. وندعو جميع الدول، وخاصة تلك التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، إلى التصديق عليها دون مزيد من التأخير. ونعتقد أن مؤتمر هلسنكي المقترح بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يوفر فرصة لإجراء مناقشات ذات مغزى حول هذا الموضوع الهام. ونحث جميع دول المنطقة على حضور المؤتمر وعلى العمل معا بصورة بناءة من أجل إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونحن نعلم أن المناقشات ستكون صعبة وأن الطريق قد يكون طويلا، ولكن الجائزة، لأمن المنطقة والعالم، تستحق بالتأكيد كل هذا الوقت والجهد.

علينا أن ندرك بأن أي استخدام للأسلحة النووية ستكون له عواقب وخيمة على البشرية بالنسبة للأجيال المقبلة. لذلك

الناسفة وكافة أنواع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لضرب أهدافها من بشر ومرافق حيوية وبنى تحتية بهدف نشر ثقافة الموت والدمار والذعر في صفوف المواطنين والدفع باتجاه الفتنة الطائفية والحرب الأهلية، كل لك، من أجل استقدام التدخل العسكري الخارجي بذريعة حماية المدنيين.

إن العمليات الإرهابية التي تضرب سوريا لا يمكن تنفيذها دون توافر التمويل والدعم، سواء بالمال أو السلاح أو الأشخاص أو من خلال التعطية السياسية والإعلامية لأنشطة المجموعات المسلحة التي تنفذ هذه العمليات. وإنه لمن دواعي الأسف قيام بعض الدول العربية والإقليمية ودول أخرى بتوفير هذه التسهيلات علانية لمجموعات إرهابية مسلحة من أجل القيام بأعمال إرهابية في سوريا، لا بل، وتعهد هذه الدول علنا بتقديم الدعم والسلاح والمال والتدريب وتأمين الملاذات الآمنة للإرهابيين، بما في ذلك أولئك التابعون لتنظيم القاعدة، وذلك بهدف تحقيق أهداف سياسية تدخلية خارجية في شؤون سوريا الداخلية.

إننا نطالب الدول الأعضاء بتحمل مسؤولياتها وبالالتزام بالمواثيق الدولية والاتفاقيات الدولية النازمة ذات الصلة ووقف تهريب الأسلحة بكافة فئاتها والمواد ذات الصلة، سواء كانت قاتلة أم غير قاتلة، والمسلحين عبر حدود الدول المجاورة لبلادي، سوريا.

**السيد كيلبي** (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل فيما تقودون عملنا خلال الأسابيع المقبلة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به النيابة عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلت به السويد باسم ائتلاف البرنامج الجديد والبيان الذي أدلت به سويسرا بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وأود أن أضيف الملاحظات التالية:

الرامية إلى عقد مؤتمر ختامي خلال شهر آذار/مارس القادم، من أجل الانتهاء من أعمالنا التي لم تستكمل بعد.

ومع ذلك، فلنكن واضحين بأن المحادثات بشأن المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة لا يمكن أن تستمر إلى أجل غير مسمى بدون تحقيق نتائج. إذا لم يكن في الإمكان تحقيق توافق آراء في آذار/مارس المقبل، يجب أن نكون على استعداد للنظر في خيارات أخرى من أجل ضمان اعتماد هذا الصك الجديد الهام جدا بدون مزيد من التأخير.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أود مرة أخرى أن أثنى لكم كل النجاح في مهمتكم، ونتعهد لكم بالتزامنا بدعمكم فيما يخص استكمال العمل الهام للجنة.

**السيد دي أروخو (تيمور - ليشتي)** (تكلم بالإنكليزية):  
بالنيابة عن وفد تيمور - ليشتي، أهنتكم سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى خلال هذه الدورة. ويؤكد وفد بلدي لكم ولباقي أعضاء المكتب دعمنا الكامل. ونحن على ثقة بأن اللجنة سوف تحقق نتائج ملموسة، تحت قيادتكم المقتدرة وبفضل عمق خبرتكم.

وتؤيد تيمور - ليشتي البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، خلال الجلسة الثانية للجنة.

إن تيمور - ليشتي ملتزمة من منظورها، بالتنفيذ الفعال وزيادة تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا تزال تؤيد إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة تنظم وتراقب الأسلحة التقليدية والاتجار فيها.

ومن دواعي سرور تيمور - ليشتي رؤية تحقيق العديد من الإنجازات الجوهرية والإيجابية فيما يخص نزع السلاح وتدابير الأمن الدولي، والسياسات خلال العام الماضي. وفي ذلك الصدد، نرحب ببدء نفاذ المعاهدة الجديدة لتخفيض

السبب، يود وفد بلدي أن يجري استكشاف الجانب الإنساني لنزع السلاح النووي بشكل أكثر تفصيلا في خضم تقدم دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إننا نرحب بزيادة عدد الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، حيث بلغت أكثر من ٧٥ دولة. ويعكس ذلك اعترافا عالميا بأن التكلفة الإنسانية لتلك الأسلحة، عالية جدا ببساطة. إننا ندعو جميع الدول، بما في ذلك أكبر الحائزين والمصنعين لها عالميا، إلى الانضمام إلى الاتفاقية بدون تحفظ أو تأخير.

وسنعقد العام المقبل المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبوصف أيرلندا نائبة رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي يعد المسائل المقرر النظر فيها خلال المؤتمر الاستعراضي، ومشاركة نشطة فيه، فإنها تتطلع ل طرح أفكار جديدة بشأن تنفيذ الاتفاقية وعالميتها. لقد أحرزنا بالفعل تقدما كبيرا في اتجاه تخلص العالم من فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، ولكن لن تكتمل جهودنا إلا عندما تصبح الاتفاقية مقبولة عالميا.

وفي ذلك السياق أيضا، يتعين علي مرة أخرى التذكير بما جرى الكشف عنه سابقا خلال هذا العام، فيما يرتبط بالأسلحة الكيميائية السورية. إن أيرلندا تحت سوريا على عدم استخدام تلك الأسلحة تحت أي ظرف من الظروف، ووضع ترتيبات للقضاء عليها بصورة يمكن التحقق منها وبأسرع وقت ممكن.

على غرار الكثير من البلدان الأخرى، أصبنا بخيبة أمل كبيرة جراء عدم التمكن من إبرام معاهدة تجارة الأسلحة في وقت سابق من هذا العام. ومع ذلك، شجعنا التقدم الذي تم إحرازه، تحت الرئاسة القديرة للسفير غارسيا موريتان. ونحن مصممون على الحفاظ على الزخم الذي تولد في تموز/يوليه، وبالتالي ندعم، على أساس نص مشروع الرئيس، الخطط

وتواصل تيمور - ليشتي دعم اللجنة، بوصفها الهيئة الأساسية لمعالجة مسائل الأمن ونزع السلاح الدوليين. ويشكل السلام والأمن العالميان حجر الزاوية لبناء الرخاء الاقتصادي العالمي. وأصبحت التهديدات المحلية التي يتعرض لها السلام والأمن تهديدات عالمية في هذا العالم الذي يزداد ترابطاً، وبالتالي ينبغي أن تدار من جانب المجتمع الدولي بسرعة وفعالية من خلال الآليات المتعددة الأطراف، في محافل على غرار هذا المحفل.

وقبل أن أختتم بياني، يود وفد بلدي التذكير بكارثة فوكوشيما ديشي، كدرس آخر بالغ الأهمية يجسد الخطر الكبير للطاقة النووية على صحة الإنسان والبيئة. وتبرز الحاجة إلى العمل بشأن الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بوصفهما عاملين رئيسيين لضمان سلامة الشعب، وحماية البيئة من أجل مستقبل مستدام.

بوسعنا معا أن نمنع التهديدات، ونحسن معا حياة الناس، ونسهم معا في تحقيق عالم آمن.

السيد سيدو (النيجر) (تكلم بالفرنسية): أشارك الوفود الأخرى تهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. ويمكنكم التعويل على دعم وتعاون وفد النيجر الثابتين، فيما يخص الاضطلاع بمهمتكم الصعبة لكن المشرفة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا نيجيريا وجمهورية إيران الإسلامية، على التوالي، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز.

على مدى سنوات عديدة، لم يجر إحراز أي تقدم يذكر في مجال نزع السلاح، على الأقل في بعض المجالات، مما يبرر شك العديد من الوفود في الإرادة الحقيقية لدى المجتمع الدولي في تحقيق الهدف العام المتمثل في نزع السلاح العام الكامل. ويؤكد وجهة نظري، الجمود الحاصل في أعمال هيئة نزع

الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وبتصديق غانا، غينيا، غواتيمالا، ترينيداد وتوباغو، وإندونيسيا، مؤخرا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

على الصعيد الإقليمي، ترحب تيمور - ليشتي بالتزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالحفاظ على جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتقر بجهودها فيما يخص تعزيز وتوطيد تنفيذ المعاهدة ذات الصلة، إسهاما من المنطقة في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

كما ترحب تيمور - ليشتي أيضا بموافقة قادة الرابطة على إنشاء معهد السلام والمصالحة التابع للرابطة، كجزء من الأمن السياسي الجماعي للرابطة.

ويصادف هذا العام مرور ١٠ سنوات على استقلال تيمور ليشتي. وبذلت بروح تعددية الأطراف جهودا من أجل الإسهام في تحقيق الرؤية المتمثلة في عالم خال من ويلات الصراعات المسلحة وحتى خطر الصراعات المسلحة، ولذلك انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد انضمت تيمور - ليشتي إلى البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف، الذي هو البروتوكول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، والبروتوكول الثاني المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية. وعلاوة على ذلك، أبرمت تيمور - ليشتي اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أن تيمور - ليشتي أيضا دولة موقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

موارد كبيرة يمكن استخدامها في تمويل الأنشطة الإنمائية ذات الأثر الملموس على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وعليه، ينبغي أن نعمل على تكريس مزيد من الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية، وخاصة في البلدان النامية.

**السيد ديتال (نيبال) (تكلم بالإنكليزية):** بداية أود، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم. وأوجه التهنية إلى أعضاء المكتب الآخرين أيضا. وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين من أجل الاضطلاع بمسؤولياتكم.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في الجلسة الثانية للجنة، ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز.

وترى نيبال أن نزع السلاح أمر بالغ الأهمية، ليس فيما يتعلق بصون السلم والأمن العالميين فحسب، بل أيضا فيما يخص السماح باستغلال موارد قيمة لأغراض مفيدة، وخاصة لأهداف التنمية التي من شأنها أن توفر الحرية والازدهار الحقيقيين لجميع شعوب العالم.

ولا تزال نيبال تدعو إلى الترع العام والكامل لسائر أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية على نحو محدد زمنيا.

إن نيبال، بصفتها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على إيمان راسخ بضرورة القضاء على الأسلحة النووية، بغية تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بصورة دائمة.

وإذ نرحب بالإعلان عن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. بموجب المعاهدات الدولية في مختلف أنحاء العالم، فإننا نرحب بالاقترح بشأن عقد المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية

السلاح، وفشل المؤتمر المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة في تموز/يوليه.

ومع ذلك، فإن بلدي لا يزال مقتنعا بإمكانية التغلب على تلك المصاعب، وأنه لا يزال بوسع هيئة نزع السلاح التفاوض بشأن صكوك قادرة على الإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

غير أن سبب الشعور بالارتياح والأمل يعزى إلى عقد المؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد وثيقة ختامية بتوافق الآراء.

وكما تعلم اللجنة، فإن مشكلة مراقبة الأسلحة غير المشروعة ومنع تدفقها تعتبر من الشواغل الرئيسية لبلدان منطقة الساحل، بما في ذلك النيجر، التي واجهت حركات التمرد المسلحة عدة مرات في العامين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠. وعلاوة على تلك الأحداث الضارة بالفعل، فقد واجهنا تهديدات أخرى أشد ضررا، بما فيها تلك التي تشكلها الجماعات الإرهابية والتجار غير الشرعيين من جميع الأنواع. ولذلك السبب، فإن النيجر تشعر - أكثر من أي دولة أخرى - بضرورة أن يعتمد المجتمع الدولي صكاً ملزماً قانوناً بشأن تجارة الأسلحة. ويعرب وفد بلدي عن استعداده لدعم أي مشروع قرار تحقيقاً لتلك الغاية.

وأود أن أعتم هذه الفرصة لأشكر جميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين يدعمون بلدي في جهوده الرامية إلى مراقبة ومنع تدفق الأسلحة غير المشروعة.

وحتى الأسلحة القانونية نفسها، ينبغي ألا نشجع على حيازتها، نظراً لوجود صلة لا يمكن إنكارها بين نزع السلاح والتنمية. وكما تبين الإحصاءات، فإن شراء الأسلحة يقتطع

على الشجاعة من أجل التغلب على أوجه القصور وإعطاء زخم للمفاوضات التي تشمل المسائل ذات الاهتمام المشترك، من قبيل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

ويشكل تنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية على نطاق دولي عبر صك ملزم قانونا حاجة أساسية لعصرنا. وللأسف، فإن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في تموز/يوليه من هذا العام لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن أحكام المعاهدة. وتعتبر هذه المعاهدة أمرا ضروريا لتحقيق المساءلة والشفافية فيما يتعلق بنقل الأسلحة التقليدية، فضلا عن ضرورتها لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويل الأسلحة إلى الأيدي غير المشروعة.

وتؤيد نيبال إبرام معاهدة شاملة وقوية لتجارة الأسلحة في وقت مبكر. وفي رأينا، فإنه ينبغي أن تعتمد المعاهدة أعلى المعايير الدولية الممكنة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها، في ذات الوقت الذي تكفل فيه حق جميع الدول في صنع واستحداث وحياسة واستيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية والاحتفاظ بها من أجل الدفاع عن النفس وتلبية الاحتياجات الأمنية.

لقد أودى انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بحياة الملايين، وأصبح سببا لإدامة الصراعات وتفاقم العنف المسلح في المناطق المضطربة من العالم، علاوة على صلته العميقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتشجع في ذلك الصدد، إلى أن المؤتمر الاستعراضي الثاني بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد اعتمد وثيقة ختامية بتوافق الآراء تبرز تجديد التزام المجتمع الدولي بمنع الاتجار غير المشروع ومكافحته والقضاء عليه.

لقد بلغ حجم الإنفاق العسكري العالمي اليوم ما يربو على ١,٧ تريليون دولار، وما زال يزداد على الرغم من

من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في وقت لاحق من هذا العام.

وإذ تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي العالمي، فإنه ينبغي أيضا أن تتخذ عملية استعراضها نهجا شاملا للنظر في التقدم المحرز فيما يتعلق بجميع الركائز الثلاث لنظام المعاهدة التي توازرها بعضها بعضا: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد نجح المؤتمر الثامن لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٠ في اتباع مسار جديد واعتماد وثيقة بتوافق الآراء تتضمن خطة للعمل. وعليه، فقد بعث المؤتمر أملا جديدا في نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وعلى سبيل المضي قدما بتلك الروح، فقد عقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ بصورة ناجحة في فيينا في أيار/مايو من هذا العام. وتمثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي توفر أساسا لحظر جميع فئات الأسلحة الكيميائية على نحو غير تمييزي وشامل ويمكن التحقق منه، أداة هامة من أجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل. وتحت نيبال على القضاء على جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر. ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية، المقرر عقده العام القادم.

وتؤمن نيبال إيمانا راسخا بأن تعزيز تعددية الأطراف، واتخاذ تدابير بناء الثقة على نطاق واسع، فضلا عن السعي إلى تحقيق الأمن الجماعي، تشكل شروطا مسبقة لبلوغ الهدف النهائي لنزع السلاح.

ولا يزال مؤتمر نزع السلاح - بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح - بحاجة إلى التنشيط، بهدف المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف لاتخاذ مزيد من الإجراءات وتحقيق النتائج الملموسة. وتقضي عملية المؤتمر إبداء إرادة سياسية وقدرة على الابتكار، علاوة

وختاماً، نرى أن النهج المتعدد الأطراف هو الأفضل للنهوض بترع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن تعزيز السلام والأمن. وتمثل اللجنة الأولى منتدى شاملاً ومتعدد الأطراف، ومن شأنه الاضطلاع بدور بالغ الأهمية في توجيه مسار المداولات من أجل توسيع نطاق التفاهم وتحقيق توافق الآراء، فضلاً عن بناء الثقة بين الدول الأعضاء من أجل النهوض بالهدف الأعظم المتمثل في تحقيق السلام والأمن ونزع السلاح.

**السيدة غولبيرغ (كندا)** (تكلمت بالفرنسية): بالنيابة عن الوفد الكندي أهنتكم، سيدي الرئيس، على توليكم منصب رئيس اللجنة الأولى. ويجدون الأمل في أن تكون هذه الدورة مثمرة في ظل قيادتكم، مؤكدين لكم دعمنا الكامل لتحقيق ذلك الغرض.

تجتمع اللجنة الأولى اليوم بعد عام تقريباً على اتخاذها مقررين تناشد في أحدهما آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة آلية أن تبدأ عملها، وتدعو في الثاني مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق على برنامج عمله وتنفيذه. حُمل هذان النداءان على محمل الجد، وشهد عام ٢٠١١ بذل جهود جادة لإعادة المؤتمر إلى العمل. وللأسف، فإن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح، وظل المؤتمر في وضع حرج وغير قادر على الوفاء بولايته المهمة.

في عام ٢٠١١، التزمت الجمعية العامة بأن تظل مهمة بمسألة إعادة تنشيط آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بما في ذلك أعمال مؤتمر نزع السلاح. وفي عام ٢٠١٢، سيتعين علينا أن نقرر ما إذا كنا على استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة لمواصلة التصدي لانتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، والإسهام في تخفيضها والقضاء عليها في نهاية المطاف، الأمر الذي سيساعد على منع وقوعها في أيدي جهات فاعلة من غير الدول.

والبديل هو أن نقف مكتوفي الأيدي، بينما لا تزال الآلية تندحر لتصبح بلا أهمية. ينبغي أن نكون مستعدين للتفكير خارج النطاق التقليدي لإيجاد نهج مبتكرة وعملية

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ومن المفارقات أن الكثير من الأموال تهدر في النفقات العسكرية، في حين أن الاستثمار في مجالات السلام والتنمية والتعاون الدولي لا يخصص له سوى جزء ضئيل من تلك الأموال.

تؤمن نيبال بإيماناً راسخاً بأن الآليات الإقليمية تؤدي دوراً تكملياً هاماً في تعزيز جدول الأعمال العالمي المعني بالسلام ونزع السلاح.

ولا يزال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - الذي يوجد مقره في كاتماندو - يبذل مساعٍ طيبة في مجال تعزيز الخطابات الإقليمية بشأن أهمية جدول الأعمال الإقليمي المعني بالسلام ونزع السلاح. وتتسم منطقة آسيا والمحيط الهادئ بوجود توقعات وتحديات فريدة فيما يتعلق بتعزيز السلام العالمي. ونرى أن من الضروري تنشيط عملية كاتماندو من أجل تيسير الحوارات والمداولات بغية تعزيز الحوار والتفاهم والتعاون وبناء الثقة من أجل تحقيق هدف السلام في المنطقة. وبوصفها البلد المضيف للمركز، فإن نيبال ملتزمة بتعزيزه كي يكون كيانياً فعالاً للأمم المتحدة ومكرساً لتعزيز السلام ونزع السلاح على الصعيد الإقليمي.

ويعتمد المركز على التبرعات المقدمة من الجهات المانحة لتعزيز أنشطته. وندعو في ذلك السياق، إلى زيادة مستوى الدعم المقدم إلى المركز من قبل المجتمع الدولي، وخصوصاً من الدول الأعضاء في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كي يتمكن المركز من مواصلة عمله البالغ الأهمية.

وكما حدث في السنوات السابقة، تعتزم نيبال، جنباً إلى جنب مع البلدان الأخرى، تقديم مشروع قرار بشأن المركز الإقليمي في إطار الدورة الحالية. ونعرب عن تقديرنا للدعم المستمر من جميع الوفود.

زحماً إيجابياً، ولكننا ندرك تماماً أن تحقيق حصيلة إيجابية في عام ٢٠١٥ لن يكون أمراً سهلاً المنال. ولذلك، يجب أن نتعهد جميعاً تعهداً تاماً بالوفاء بالالتزامات التي قطعناها عام ٢٠١٠.

ما برحت كندا تضطلع بدور رئيسي في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب. ففي مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في سول في آذار/مارس، أعلن رئيس الوزراء ستيفن هاربر تجديد الالتزام بمبلغ ٣٦٧ مليون دولار من خلال برنامج الشراكة العالمية الكندي حتى عام ٢٠١٨. من خلال الحد من التهديد الذي يشكله الإرهاب النووي أو الإشعاعي أو البيولوجي أو الكيميائي، يؤدي برنامج الشراكة العالمية دوراً هاماً في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب النووي ومنع أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة من الوقوع في الأيدي الخطأ.

ومثلما كان الكفاح ضد الشيوعية هو أكبر كفاح خاضته الأجيال السابقة، فإن مكافحة الإرهاب هي كفاحنا الأعظم. وترى كندا بأهمية الجهود الرامية إلى وقف التدفق غير المشروع للأسلحة إلى المجرمين والإرهابيين ومنتهكي حقوق الإنسان. وبينما نعمل على ضرورة الحؤول دون الاتجار غير المسؤول بالأسلحة التقليدية وتحويلها إلى المستخدمين النهائيين غير المشروعين أو الاستخدامات النهائية غير المشروعة، فإن من المهم أن نعترف ونسلم بشرعية امتلاك المواطنين المسؤولين امتلاكاً قانونياً للأسلحة النارية بغرض الاستخدام الشخصي والأغراض الترفيهية، بما فيها الرماية الرياضية والصيد والجمع. علاوة على ذلك، نرى أنه ينبغي ألا تؤدي معاهدة تجارة الأسلحة في المستقبل بأي حال من الأحوال إلى وضع أعباء قانونية جديدة على مالكي الأسلحة النارية القانونيين في كندا.

وأخيراً، نتطلع كندا إلى إحراز المزيد من النجاح خلال المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية العام المقبل. ونرحب بتهيئة الفرصة لاستعراض دور

للمفاوضات المتعددة الأطراف من أجل تحقيق أهدافنا في عدم الانتشار ونزع السلاح.

ربما تكمن إحدى وسائل بلوغ ذلك الهدف في النظر في مشروع القرار الذي تقدمت به كندا بشأن التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. يقترح مشروع القرار، الذي جاء نتيجة مشاورات واسعة بمشاركة شتى الأقاليم، طريقة عملية تدرجية لإحراز تقدم جوهري في تلك المسألة ذات الأهمية الحاسمة. والقصد منه الشروع في عملية تفضي إلى إبرام معاهدة، وليس الاستعاضة به عن أعمال مؤتمر نزع السلاح. فهو، بالأحرى، يتيح الوقت للشروع في العمل الجوهري في المسائل التي لا يستطيع المؤتمر معالجتها حالياً، على حين يترك مجالاً للمؤتمر نفسه لبدء عمله الجوهري.

(تكلمت بالإنكليزية)

على الرغم من التحديات المستمرة التي تواجهها آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فقد أحرز تقدم في بعض العناصر. وكان من دواعي سرور كندا أن تسهم في نجاح مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، الذي أكد الدور المهم الذي تؤديه الاتفاقية في مكافحة خطر انتشار الأسلحة البيولوجية، وتعزيز التعاون والمساعدة، والتصدي للتحديات التي تطرحها التطورات السريعة في العلوم البيولوجية. اتخذت الدول الأعضاء قرارات مهمة لتعزيز وتحسين تنفيذنا للاتفاقية، بما في ذلك الاتفاق على جولة جديدة من الاجتماعات القيمة التي تعقد فيما بين الدورات.

بعد الحصيلة الناجحة التي تحققت عام ٢٠١٠، كانت كندا راضية لأن الدورة الأولى للجنة التحضيرية للدورة الاستعراضية الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد أتاحت أول فرصة لتقييم ما أحرزناه من تقدم حتى الآن وتحديد ما لا يزال يتعين إنجازه قبل حلول عام ٢٠١٥. لقد هيئت اللجنة التحضيرية

المواطنين السوريين أو ما يسمى بالمعتدين الخارجين، أمر غير مقبول. وندعو الحكومة السورية إلى أن تكفل بقاء مخزونها من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في مأمن من أي استخدام محتمل، وأن تتخذ الترتيبات لتدميرها في أقرب وقت ممكن تدميراً يمكن التحقق منه.

وتأمل كندا أن تكون الدورة السابعة والستين للجنة الأولى مثمرة. ونقف على أهبة الاستعداد للعمل معكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين وجميع الوفود من أجل تحقيق هذا الهدف المهم.

**السيد بروسور (إسرائيل)** (تكلم بالإنكليزية): في البداية أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم، مؤكداً لكم دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه معكم وأنتم تتولون توجيه مداولاتنا لتحقيق حصيلة ناجحة.

أود أيضاً أن أهنئ الممثلة السامية، أنجيلا كين، على حضورها معنا في هذه الجلسة الهامة.

كانت وجهة نظر إسرائيل وسياستها في مجال الأمن الإقليمي وتحديد الأسلحة تتخذان دوماً نهجاً عملياً وواقعياً. وهي جزء أصيل من إيمانها بأن جميع الشواغل الأمنية للأعضاء في المنطقة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار وتُعالج في السياق الإقليمي. تقتضي حقائق الواقع المقلق في الشرق الأوسط اتباع نهج عملي ومرحلي، مع مراعاة الهدف المتمثل في إقامة علاقات سلمية وتحقيق المصالحة فيما بين جميع دول المنطقة. هذه عملية تراكمية في جوهرها. ولا يمكن أن تبدأ واقعياً إلا بترتيبات متواضعة لتدابير بناء الثقة والأمن من أجل بناء الهياكل الأساسية المستقرة والثقة الضرورية لمساعي أمن تعاوني أكثر طموحاً.

لا يوجد في الوقت الحالي حوار إقليمي في الشرق الأوسط، ولا يوجد منتدى لوضع تدابير لبناء الثقة وتهدئة التوترات. ليس لبلدان الشرق الأوسط منتدى إقليمي يمكننا

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وزيادة الجهود الدولية الرامية إلى تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ومنع انتشارها.

ومن المؤسف أن بعض البلدان لا تزال منخرطة في نشر أسلحة الدمار الشامل. وقف انتشار هذه الأسلحة أمر ضروري بالنسبة لنا جميعاً. وما زالت كندا تشعر بقلق عميق إزاء تجاهل إيران والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمصالح المشتركة للمجتمع الدولي في ذلك الصدد. ولا نبرح ندعو تلك الدول إلى ضمان الامتثال التام لالتزاماتها بموجب المعاهدة والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لاستمرار إيران في التخصيب غير المشروع للمواد النووية وعدم تعاونها مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأثير بالغ على الاستقرار في المنطقة وعلى الأمن الدولي بأسره. علاوة على ذلك، فإن ما تقوم به من عرقلة مطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإبراء السافر للمواقع المشتبه فيها يؤكد ما نعتقد من أن إيران ما زالت تطور قدراتها في مجال الأسلحة النووية. من شأن تحول إيران إلى قوة نووية أن يجعل نظامها أكثر حراً في منطقة تشكو أصلاً من الهشاشة.

ما يزعم من انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٢ وما تقوم به من تجارب الأسلحة النووية والقذائف التسيارية، لا سيما ما جرى مؤخراً في نيسان/أبريل، عمل استفزازي غير مجد. ومن المحزن حقاً أن يعمد بلد يعاني كل هذا الفقر المدقع إلى استثمار هذه الموارد الكثيرة في برامج الأسلحة.

ويساور كندا القلق أيضاً من السلوك غير المتعاون الذي تنتهجه الحكومة السورية إزاء المسائل النووية، وما أقر به النظام من امتلاكه للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، على الرغم من تصديقه على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. ينبغي أن نكون واضحين: استعمال هذه الأسلحة، سواء ضد

ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط“. وتنوي إسرائيل الاشتراك في الحلقة الدراسية الثانية التي ينظمها الاتحاد الأوروبي، التي سوف تعقد في بروكسل في أوائل الشهر القادم.

كما شاركت إسرائيل في منتدى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الذي تسنى فيه لمشاركين من الشرق الأوسط وسائر الأطراف المعنية التعلم من تجارب مناطق أخرى، بما في ذلك في مجال بناء الثقة، فيما يتصل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ينبع هذا من إدراكنا أن الحوار المباشر بين الأطراف هو وحده الذي يمكن أن يمضي بنا قدما معا نحو هيكل أمني إقليمي أكثر استقرارا.

تولي إسرائيل أهمية كبيرة لعدم الانتشار، وأظهرت على مر السنين اتباع سياسية ثابتة تتسم بالمسؤولية. وتبذل إسرائيل جهودا كبيرة للالتزام بالقواعد العالمية لعدم الانتشار واحترامها، بما في ذلك في مجال ضوابط التصدير، وتعزيز التعاون في ما يتعلق بمختلف نظم الموردين.

تشكل تلك الجهود عنصرا هاما من عناصر العزم الكلي على تحسين المناخ الأمني الإقليمي. ومن هذا المنطلق، وقعت إسرائيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في عام ١٩٩٥، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، مباشرة قبل الانضمام إلى مؤتمر نزع السلاح في نفس السنة.

وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت إسرائيل في عام ٢٠٠٤ أمر التصدير والاستيراد، الذي يحظر تصدير المعدات والتكنولوجيا والخدمات المصممة لبرامج أسلحة الدمار الشامل، ويضع نظاما لمراقبة الأصناف ذات الاستخدام المزدوج في المجالات النووية والكيميائية والبيولوجية.

وباعتماد الأمر، نفذت إسرائيل سياستها المتمثلة في التقييد بقواعد فريق أستراليا ومجموعة موردي المواد النووية. وتجسد

جميعا من خلاله الاتصال بشكل مباشر ببعضنا البعض وإجراء حوار بشأن القضايا الأساسية التي تؤثر على أمننا.

في بداية التسعينات كانت محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي هي المنتدى الملائم لتعزيز الثقة ومعالجة قضايا الأمن وتحدياته في المنطقة. نفتقر اليوم إلى هذه الآلية، من حيث أنه لا توجد قناة مباشرة لإجراء مناقشات بين الدول في الشرق الأوسط. ولا يمكن لأغلبية الأصوات ولا القرارات الأحادية في المحافل الدولية أن تشكل بديلا لحوار وتعاون واسع على الصعيد الإقليمي. وتبدأ رؤيتنا لما يمكن أن نفعله في الحيز بين التطلعات والواقع بالحاجة إلى وضع تدابير لبناء الثقة وبذل جهود حقيقية لتهدئة التوترات مع جيراننا في المنطقة من خلال إجراء المزيد من الحوار.

تشهد منطقة الشرق الأوسط تغيرات تحولية تاريخية وهامة. تعطي الاضطرابات الحالية في العالم العربي مثالا واضحا عن مدى هشاشة وعدم استقرار المنطقة اليوم. وللأسف، فإن إسرائيل ليست في سلام مع المنطقة بأسرها، ونشعر في بعض الأحيان بأن وجودنا وبقاءنا موضع شك.

لا تزال بلدان في المنطقة، مثل إيران، التي تهدد بمحو إسرائيل من على الخريطة، ومنظمات إرهابية، مثل حماس وحزب الله، اللتين لا تقبلان بحق إسرائيل في الوجود، وتواصلان عمليات الحيازة الواسعة النطاق للصواريخ والقذائف، تشكل تهديدات أمنية أساسية. لا بد من أن يركز أي حوار إقليمي يتعلق بالأمن على التهديدات الفعلية، مثل الصواريخ والقذائف، التي تشكل عنصرا حيويا من عناصر أي عملية لترع السلاح على الصعيد الإقليمي.

وعلى الرغم من الحالة الراهنة، شاركت إسرائيل بشكل إيجابي في تموز/يوليه ٢٠١١ في الحلقة الدراسية التي عقدها الاتحاد الأوروبي في بروكسل بعنوان ”تعزيز بناء الثقة ودعم عملية تهدف إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

خلافه يسعى إلى تحويل الانتباه عن الأنشطة التي تقوم بها بعض الدول الإقليمية، مثل إيران وسوريا، والتي تشكل انتهاكا صارخا للالتزامات الدولية المتعهد بها في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. يشكل تقديم مشروع القرار إعلانا سنويا من جانب مقدميه أهم يفضلون مواصلة السعي إلى تغريب وعزل إسرائيل، بدلا من إشراك إسرائيل بطريقة تعاونية. ويثير قرار مقدمي مشروع القرار، في العامين الماضيين، إضافة فقرة عن المؤتمر الإقليمي لعام ٢٠١٢، أسئلة خطيرة في ما يتعلق بالدافع الحقيقي للدول العربية في ما يتعلق بهذه الفكرة.

ولربما تحسن اللجنة صنعا إن قامت بتعزيز وتشجيع المبادرات ذات الطابع التصالحي التي تهدف إلى تهدئة التوتر الإقليمي بدلا من زيادة تفاقمها. إن مشاريع القرارات العدائية لا تمضي بنا قدما. إنها تعزز الريبة لدينا فحسب، والريبة عدو التقدم. وفي هذا السياق، فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى رفض هذا النهج والتصويت ضد مشروع القرار.

وتجسد منطقة الشرق الأوسط ويتجلى فيها الكثير من تحديات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي يواجهها المجتمع الدولي. وليس من قبيل الصدفة أن أربعة من الانتهاكات الخمسة الكبرى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد حدثت في الشرق الأوسط - في العراق في عهد صدام حسين، وفي ليبيا وسوريا وإيران، في حين أن الحالة الخامسة، وهي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، قد كانت ضالعة بشدة في الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

وتخضع أنشطة إيران وسوريا النووية لتحقيقات مستمرة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحقيقات طويلة، في حين أن البلدين يمتنعان عن التعاون ويضعان كل عقبة ممكنة أمام عمليات التفتيش والتحقيقات التي تجريها الوكالة. ولم تعلن سوريا بعد عن الوقود النووي المتجه إلى المفاعل النووي

تشريعات إسرائيل لمراقبة الصادرات من القذائف والمواد ذات الصلة بتقيد إسرائيل بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وهي مدرجة في صلب القانون المتعلق بمراقبة صادرات الدفاع لعام ٢٠٠٨ وفي الصكوك التشريعية الثانوية ذات الصلة. كما أن إسرائيل منفذة بحكم الواقع لترتيب فاسينار بشأن الأسلحة التقليدية. تتقيد إسرائيل بهذه النظم دون التمتع بمزايا العضوية الكاملة في هذه المجموعات.

لم تطعن إسرائيل البتة في نظم عدم الانتشار، أو تعتمد سياسة لتقويضها. غير أن هناك بلدان أخرى في الشرق الأوسط ليست أطرافا في معاهدات عدم الانتشار الأخرى، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي الشرق الأوسط، استخدمت الأسلحة الكيميائية، فضلا عن العديد من الأسلحة التقليدية والقذائف.

وفي هذا السياق، لا يزال التهديد الذي تشكله الأسلحة الكيميائية السورية مصدر قلق بالغ لإسرائيل والمنطقة برمتها. إن هذه الأسلحة والأسلحة الأخرى هي الأسلحة التي تشكل تهديدا للحس الأمني الفوري لدى الشعوب، ويجب التصدي له بصورة لا تقل عن التصدي لخطر الانتشار النووي. إن الحالة المتقلبة في سوريا تذكركم جديدة بضرورة العمل معا لتأمين المواد النووية والكيميائية ومنع الاتجار غير المشروع بها والإرهاب.

منذ سنوات عديدة الآن، يتضمن جدول أعمال اللجنة مشروع قرارين بشأن الشرق الأوسط. يتناول الأول، الذي يرد هذا العام في الوثيقة A/C.1/67/L.1، إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. يحظى هذا المشروع بتوافق الآراء منذ قرابة ٣٠ سنة، ورغم أن لدى إسرائيل تحفظات جوهرية بشأن بعض عناصره، فإننا ندعم التأييد السنوي لهذا الهدف الطموح.

وفي تناقض صارخ مع روح التعاون هذه، تقدم جامعة الدول العربية مشروع القرار الثاني، A/C.1/67/L.2، "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط". هذا مشروع قرار

والصواريخ القصيرة المدى. وفي السنة الماضية، ذكرت العديد من المصادر أن آلافاً من منظومات الدفاع الجوي المحمولة قد فُقدت في ليبيا. وتلك الأسلحة تشكل تهديداً خطيراً للطيران المدني عندما تقع في الأيدي الآتمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يخصص الموارد اللازمة للتصدي لهذا الخطر الجسيم بفعالية. ولا بد أن نركز على اتخاذ خطوات ملموسة، من خلال تدابير قانونية وسياسية وعملية، لمنع وصول هذه الأسلحة إلى الإرهابيين والجهات من غير الدول.

وإسرائيل تؤيد مؤتمر التفاوض على معاهدة تجارة الأسلحة، التي تهدف إلى معالجة معايير تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي. ويجدون الأمل في أن يؤدي إجراء المزيد من المفاوضات في المستقبل القريب إلى وضع صك توافقي وملزم قانوناً في نهاية المطاف.

وتتطلع إسرائيل إلى تحقيق السلام والأمن لجميع شعوب الشرق الأوسط ونأمل أن يأتي اليوم الذي يوفر فيه إطاراً آمناً إقليمياً يشمل جميع بلدان المنطقة استجابةً لمتعددة الأطراف وقائمة على التعاون لجميع المشاكل الأمنية في المنطقة.

وأتمنى للدول الأعضاء وممثليها الحاضرين هنا والأمانة العامة إجراء مداوات مثمرة خلال هذه الدورة والنجاح الكامل للجنة الأولى في أنشطتها التي تعود بالنفع علينا جميعاً.

**السيد أصلوف** (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): أود، سيدي، أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً وأن أتمنى النجاح لكم وكذلك لنا جميعاً في عملنا الشاق.

تولي طاجيكستان أهمية كبيرة لزيادة تعزيز نظم نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز عملية المفاوضات لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية

الذي بنته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في موقع دير الزور ولا تزال أماكن وجوده في سوريا مجهولة، حتى هذه اللحظة.

وأحد أكبر التهديدات المحورية في الشرق الأوسط اليوم يتمثل في سياسات إيران وبياناتها العدائية وسعيها إلى الحصول على أسلحة نووية وانخراطها بجرأة في تطوير تكنولوجيا القذائف وضلوعها النشط في دعم المنظمات الإرهابية وإمدادها وتدريبها. وإسرائيل تمثل باستمرار هدفاً للحملة الشرسة المعادية للسامية التي تشنها إيران، بما في ذلك التصريحات التي أدلى بها الرئيس الإيراني، حتى في الأسابيع الأخيرة، والتي يدعو فيها إلى القضاء على إسرائيل وتدميرها. ومن الواضح أنه دون وقف البرنامج النووي العسكري الإيراني وعكس مساره، سيكون من الصعب، إن لم يكن مستحيلاً، الترويج لجدول أعمال دولي أو إقليمي يرمي إلى تعزيز نظام عدم الانتشار القائم حالياً.

وإسرائيل تشدد منذ عدة سنوات على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج على سبيل الأولوية منع نقل الأسلحة التقليدية وغير التقليدية إلى الإرهابيين والجهات من غير الدول. وفي هذا السياق، ترحب إسرائيل بالنتائج الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه الذي عقد في الشهر الماضي. وإسرائيل تولي أهمية كبيرة للبرنامج وتعتبر تنفيذه بفعالية عنصراً حاسماً في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الوطني والإقليمية والعالمية. وهذا التنفيذ أكثر أهمية من أي وقت مضى. فالاضطرابات في الشرق الأوسط تشكل تحديات كبيرة، ينبغي أن تدفع المجتمع الدولي إلى العمل معاً لمنع الاتجار غير المشروع والإرهاب.

وفي هذا السياق، أكدت إسرائيل قلقها العميق إزاء الانتشار غير المشروع لمنظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد

الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بوصفه الآلية المتعددة الأطراف الرئيسية للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونرحب بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي الثاني الذي عقد هنا في نيويورك خلال الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر.

ونشير أيضا إلى أن جمهورية طاجيكستان تقدم سنويا تقارير عن صادرات وواردات الأسلحة التقليدية، بما في ذلك تقارير تفيد بعدم وجود ما يُبلغ عنه، في إطار الفئات السبع لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

تدعو اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام - اتفاقية أوتاوا - المجتمع الدولي إلى وضع حد لاستخدام الألغام المضادة للأفراد. فهذه الأسلحة تسبب معاناة كبيرة والكثير من الخسائر البشرية حيث تقتل وتشوه مئات الأشخاص، معظمهم من المدنيين الأبرياء والعزل، ولا سيما الأطفال، وتعوق التنمية الاقتصادية والتعمير. ومما يؤسف له أن المعاناة والبؤس الناجمين عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد يشكلان عبئا ثقيلا على السكان في بلدي أيضا. وطاجيكستان تؤكد من جديد التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية أوتاوا، بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية.

وطاجيكستان نصير قويا لإنشاء منطقة خالية من الألغام في آسيا الوسطى، "آسيا الوسطى الخالية من الألغام"، وتؤيد اعتماد تدابير عملية لتطهير الأراضي الملوثة في المنطقة وحل المسائل الأخرى ذات الصلة بآثار الألغام المضادة للأفراد.

**السيد العجمي (الكويت):** السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أعرب باسم وفد دولة الكويت عن أصدق التهاني على انتخابكم وأعضاء المكتب لإدارة أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، مؤكدين على استعدادنا التام للتعاون لإنجاح مهمتكم.

ومن أجل تعزيز نظام عدم الانتشار وكفالة الأمن الإقليمي، فقد أنشأ بلدي، بالاشتراك مع جمهورية أوزبكستان وتركمانستان وجمهورية قيرغيزستان وجمهورية كازاخستان، منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ونحن مقتنعون بأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية أمر ضروري لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى تتماشى تماما مع الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لمنع انتشار الأسلحة النووية ولتعزيز الأمن الإقليمي والتعاون بين الدول واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية أن توقع الدول الحائزة للأسلحة النووية في وقت مبكر على البروتوكول الملحق بالمعاهدة بشأن ضمانات الأمن السلبية.

ونشجع الدول والمناطق الأخرى على أن تحذو حذو منطقتنا. ونأمل أن تتخذ جميع الأطراف المعنية تدابير عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتتطلع إلى الاحتتام الناجح للمؤتمر المقرر عقده في هلسنكي في كانون الأول/ديسمبر.

من المؤسف أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة فشل، في تموز/يوليه في نيويورك، في إبرام اتفاق دولي. ومع ذلك، ستواصل طاجيكستان دعم الجهود الرامية إلى إبرام معاهدة دولية جديدة بشأن نقل الأسلحة التقليدية. ونعتقد أن أي معاهدة لتجارة الأسلحة ينبغي أن تكون صكاً شاملاً وملزماً قانوناً يضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها.

وطاجيكستان تؤيد الدور القيادي للأمم المتحدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتولي أهمية كبيرة لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع

من الأسلحة، خاصة أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الأسلحة النووية وكذلك فيما يخص توجيه الموارد المالية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية.

تعاني منطقة الشرق الأوسط من تحديات مزمنة عملت على تعطيل الرؤى المستقبلية المرتكزة على التنمية والتعاون الإقليميين والدوليين، ناهيك عن احتقان الأوضاع السياسية والاقتصادية فيها، وذلك بسبب الجو السائد من انعدام الثقة والمتمثل في امتلاك إسرائيل لأسلحة الدمار الشامل متحدية بذلك قرارات الشرعية الدولية بالإنضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووجوب خضوع كافة منشآتها لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي ذلك الصدد، ترحب دولة الكويت بالخطوات الأولية الرامية إلى عقد مؤتمر ٢٠١٢ في العاصمة الفنلندية هلسنكي لإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. والذي جاء تنفيذاً لقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، آمليين في تقديم المجتمع الدولي الدعم للجهود الرامية لإنجاح المؤتمر، من أجل الخروج بنتائج ملموسة وآليات تنفيذية واضحة وفق جدول زمني محدد، يهدف إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفيما يتصل ببرنامج إيران النووي، يدعم وفد بلدي استمرار الجهود المبذولة لحل هذه الأزمة بالطرق السلمية، وبما يضمن لجمهورية إيران الإسلامية وجميع دول المنطقة، حق الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت إشراف ورقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى التعاون الكامل مع الجهود الدولية المبذولة والعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتنفيذ قراراتها من أجل الخروج من الأزمة،

ويؤيد وفد بلدي ما تضمنه بيان المجموعة العربية، وبيان حركة عدم الانحياز.

تحدد دولة الكويت إيمانها بأهمية منظمة الأمم المتحدة، وبرسالتها السامية، الساعية إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين رغم التحديات والصعوبات المتعددة والمتسارعة والتي تتمثل في الأخطار المحدقة بالعالم، جراء الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، التي يعد انتشارها وامتلاكها مؤشرا خطيرا حقيقيا يتعدى تأثيره مسألة الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي إلى مسألة وجود البشرية.

واتساقا مع ذلك، قامت دولة الكويت بالتوقيع والتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، بالإضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي.

إننا نؤكد أهمية تلك المعاهدات والاتفاقيات، فيما يخص العمل على الحد من مخاطر تلك الأسلحة وعلى وجه الخصوص معاهدة منع الانتشار النووي، التي تعد ركيزة العمل المتعدد الأطراف لتزع السلاح، والأمن الدولي، إلى جانب ضرورة التعامل بصورة متوازنة مع عناصر المعاهدة الثلاثة، خاصة فيما يتعلق بحق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث والدراسات وامتلاك التكنولوجيا النووية، للأغراض السلمية اتساقا مع نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد عمدت دولة الكويت للدخول في تلك الاتفاقيات والمعاهدات وهي دولة لا تصنع الأسلحة بشتى صورها وأصنافها وذلك إيماناً منها بأن القوة تكمن في الموارد البشرية، وفي بقاء الإنسان لا فئائه. ومن أجل الوصول إلى عالم خال

تطورات هامة، فإننا ندرك بأنه لا يزال يتعين علينا القيام بالكثير، حتى تصبح تلك النتائج حصيله ملموسة.

ونعتقد بأنه يتعين أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تعد صكاً حيويًا يسهم في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، حيز النفاذ في المستقبل القريب. وتعطينا الالتزامات السياسية المتجددة بالمصادقة عليها، أسباباً قوية للتفاؤل. وتواصل جورجيا من جانبها، التعاون النشط مع الأمانة التقنية المؤقتة لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، لتعزيز نظامي الرصد والتحقق.

إننا نشعر ببالغ القلق جراء كون المجتمع الدولي لا يزال عاجزاً عن الشروع في إجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح، ونحن نشهد عاماً آخر من الجمود في ذلك المحفل. إن زيادة طول المأزق الطويل أصلاً غير مقبولة تماماً، لأن الوقت في غير صالحنا. ونخشى بداية تراجع ثقة المجتمع الدولي في مؤتمر نزع السلاح بسرعة، في حال استمرار هذه الحالة من دون حل لعام أو عامين آخرين، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالعملية برمتها، إلى درجة تجعل من غير الممكن إعادة إحيائها. إلى جانب العديد من الوفود الأخرى، نعتقد أيضاً بأنه يتعين على دورة اللجنة الأولى هذه النظر بجدية في كيفية متابعة أعمال المؤتمر.

كما أكد ذلك العديد من المتكلمين السابقين، لا يزال صنع وتكديس ونقل وتدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير مشروع، يشكل أحد أكثر البنود أهمية على جدول أعمال الأمن الدولي. وفي ذلك السياق، من دواعي سرور جورجيا أيضاً تمكن مؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض التقدم المحرز فيما يخص تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ من الاتفاق بشأن وثيقة ختامية تعيد التأكيد على التزام الدول الأعضاء بتنفيذها.

وضمن أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، بشكل خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

ترحب دولة الكويت بالنتائج الإيجابية التي تمخض عنها اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بتوافق الآراء، والذي عقد خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي في نيويورك، وتطلع إلى تحقيق تعاون دولي من أجل تنفيذ العمل المذكور.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي في أن تتسم المشاورات في اللجنة بالشفافية والمرونة وأن تهدف إلى التوصل إلى توافق الآراء بما يحقق طموحات وتطلعات الدول الأعضاء نحو السلم والأمن الدوليين.

**السيد مخربلشفيلي (جورجيا)** (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. ونهني أيضاً أعضاء المكتب الآخرين. ونحن على ثقة بأننا سنتمكن، تحت قيادتكم المقنترة، من تحقيق نتائج هامة في عملنا. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل خلال أعمال اللجنة الأولى.

إننا نتشاطر الموقف الذي يفيد بأن الأسلحة النووية لا تزال تشكل خطراً على وجود البشرية، وأن النظام الذي أنشئ للتعامل معها لا يزال غير مكتمل. وبينما تعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية للنظام العالمي الخاص بعدم الانتشار النووي، فإنها لا تزال تفتقر لبعض العناصر الهامة لتوفير استجابة شاملة لجميع التحديات.

وعلى الرغم من أننا نرحب بنتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ ودورة هذا العام للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥، المعقودة في فيينا هذا العام، بوصفها

ضمن الأولويات الرئيسية لجورجيا. لقد انضم بلدي إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ولا يزال يدعم توطيد جهود المجتمع الدولي لمكافحة الحيازة غير المشروعة للمواد النووية والمواد المشعة واستخدامها ونقلها.

ويزيد من الشعور بالخطر حدوث محاولات عديدة على مدى السنوات الأخيرة للتهريب النووي عبر الأراضي الجورجية المحتلة الآن. وقد تمكنت سلطات إنفاذ القانون الجورجية من منع جميع تلك المحاولات. ومع ذلك، وفي ظل غياب وجود دولي في الأراضي المحتلة فقد أصبح الغموض يكتنف تلك الأراضي، الأمر الذي يجعل من المستحيل القيام بأنشطة التحقق فيها، وبالتالي فقد ازداد خطر أعمال التهريب النووي عبر تلك الأراضي إلى حد كبير.

ويهيئ وجود ما يسمى بالبقع البيضاء في الأراضي المحتلة، حيث تكون آليات المراقبة الدولية إما ضعيفة للغاية أو لا وجود لها، أرضاً خصبة للنقل والبيع غير المشروع للأسلحة التقليدية وتكديسها، علاوة على النقل غير المشروع للأسلحة الدمار الشامل وموادها، بما في ذلك المواد النووية.

والمثال الذي يشكله بلدي يثبت مرة أخرى أن العالم لا يزال يواجه شواغل الانتشار الخطيرة على الرغم من العديد من المبادرات. وتشعر جورجيا، إلى جانب دول أخرى، بقلق عميق إزاء أن بعض البلدان ما زالت تقف حتى الآن في طريق أي تقدم حقيقي في الجهود الدولية المبذولة في مجالات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ويكمن التدبير الفعال الوحيد لمكافحة ذلك الاتجاه في توفير استجابة قوية وثابتة من قبل المجتمع الدولي، بغية التصدي لتلك الاتجاهات بطريقة فعالة.

وما دمت قد تكلمت عن محاولات استخدام الأراضي الجورجية المحتلة لأغراض تهريب المواد المشعة والنووية، فإنني أود أن أتطرق بإيجاز إلى خطر انتشار الأسلحة التقليدية عبر تلك الأراضي. وكما تعلم اللجنة، فإن تكديس كميات

ونشكر السفارة جوي أوغوو على توجيهاتها السديدة، التي مكنتنا من تحقيق ذلك النجاح.

ونحن نؤيد تماما الموقف الذي أعربت عنه العديد من الوفود، والذي مفاده أن التدابير الرامية إلى منع الاتجار بالأسلحة التقليدية لن يكون فعالا إلا إذا اقترن بفرض ضوابط نقل صارمة على تجارة الأسلحة المشروعة، مع مراعاة معايير من قبيل القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، إلى جانب مخاطر الاستخدام، أو التحويل لأغراض أخرى.

ولذلك السبب تلتزم جورجيا التزاما تاما بمفاوضات معاهدة تجارة الأسلحة. فقد كان عدم التوصل إلى اتفاق في المفاوضات بشأن المعاهدة في تموز/يوليه الماضي مخيبا للآمال. لقد أضعنا وقتا ثميننا، غير أن جورجيا ستواصل دعم إنهاء المفاوضات بشأن المعاهدة في مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المقرر عقده في وقت مبكر في عام ٢٠١٣. ونرى أن مشروع النص المقدم من رئيس المؤتمر يوفر أساسا جيدا للمفاوضات.

وبالإضافة إلى كل تلك المشاكل المعروفة جيدا - وفي رأينا أنها مفهومة جيدا أيضا - فقد نشأت تهديدات جديدة، مثل الهجمات الإلكترونية التي تشهد تطورا سريعا. وفي الوقت الحاضر، فإننا نشك في أنه توفر لدينا الفهم الكافي للآثار المحتملة لتلك التهديدات على عالمنا المترابط. وبالتالي فإننا نفتقر إلى الأدوات التي تمكننا من التصدي لتحدياتها بطريقة مناسبة. ونرى أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الأمم المتحدة، وعلى اللجنة الأولى بوجه خاص، فيما يتعلق بالإسهام في فهم المشكلة بصورة متعمقة وزيادة الوعي والفهم لهذا التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي، فضلا عن توفير منبر أساسي يمكن من وضع الآليات والأدوات المناسبة للقضاء عليه.

ويندرج منع مخاطر الإرهاب النووي وضرورة الامتثال للالتزامات بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، وتحسين أمن المصادر العالية الإشعاع،

السيد الأومني (المغرب) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي ببعض الفقرات فحسب من بياني.

(تكلم بالفرنسية)

أود أولاً، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم ولأعضاء المكتب الآخرين عن خالص تمناي وفد المملكة المغربية على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم تعاوننا الكامل.

يؤيد الوفد المغربي البيانات الثلاثة التي أدلى بها باسم حركة عدم الانحياز، والمجموعة الأفريقية، والمجموعة العربية.

تتعقد مداولاتنا هذه في سياق دولي يتسم بإحراز تقدم ملحوظ في مجال تحديد الأسلحة التقليدية، فضلاً عن العزم على مواصلة تعزيز التعاون الدولي من أجل توفير استجابات ملائمة للتحديات الجديدة، على النقيض من الجمود الذي تعانيه آليات نزع السلاح النووي.

ويشكل التزام المملكة المغربية بتزع السلاح وعدم الانتشار خياراً استراتيجياً يدل على التزامه القوي بصون السلام والأمن، وبمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

ولا يزال المغرب - بصفتة دولة طرفاً في جميع الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل - ملتزماً بتعددية الأطراف من أجل نزع السلاح العام والكامل، وهو ملتزم على وجه الخصوص، بتزع السلاح النووي بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منه.

ونحن مقتنعون بأن الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل لا تكفل تحقيق الأمن أو الاستقرار بشكل فعال على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء. بل إن كفالة سلامة الجميع تكمن في التعايش السلمي والحوار والاحترام المتبادل.

ويولي المغرب - شأنه شأن جميع البلدان الملتزمة بتعزيز تعددية الأطراف والدفاع عن القانون الدولي - أهمية خاصة

كبيرة من الأسلحة لا يزال مستمرا في المناطق الجورجية في أبخازيا ومنطقة تسخينفالي في أوسيتيا الجنوبية. وازدادت أيضا التعزيزات العسكرية الأجنبية زيادة هائلة في أعقاب غزو عام ٢٠٠٨، في انتهاك مباشر لاتفاق وقف إطلاق النار المؤلف من ست نقاط، الذي تم التوصل إليه عبر وساطة من فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي، بهدف انسحاب القوات العسكرية إلى المواقع التي كانت تشغلها قبل الغزو.

ولا تزال جارتنا من الناحية الشمالية تواصل تعزيزاتها العسكرية غير المشروعة في الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى تعزيز القواعد العسكرية غير المشروعة بمزيد من الأفراد والمعدات عوضاً عن إغلاقها. وقد لوحظ خلال الأسابيع الأخيرة التركيز المفرط للقوات والمعدات الهجومية في المناطق المتاخمة للحدود الإدارية لتلك المقاطعات المحتلة، بالتزامن مع إجراء المناورات العسكرية المسماة - القوقاز - ٢٠١٢ - على نطاق واسع. وقد أكدت بعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي في جورجيا تلك العمليات.

وعلاوة على ذلك، وما دامت آليات الرقابة الدولية غير موجودة تماماً في تلك الأراضي، فليس ثمة وجود لأي ضمانات لمنع نقل أشد أنواع الأسلحة خطراً، مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة، إلى مختلف الجماعات الإجرامية، الأمر الذي من شأنه أن يشكل تهديداً خطيراً ليس لمنطقة إقليمية بعينها فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره.

ونحن على اقتناع بأن الوقت قد حان في ظل هذه الظروف، لأن يدعم المجتمع الدولي المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. ومن رأي جورجيا أن اللجنة الأولى تمثل هيئة أساسية ينبغي ألا تكون معنية بوضع مبادرات وأفكار للتصدي للمشاكل الراهنة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح فحسب، بل عليها أن تُعنى أيضاً بالمسائل الأكثر أهمية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

المغرب بنجاح المؤتمر الثاني لاستعراض برنامج العمل والصك الدولي للتعبق، الذي أثبت مرة أخرى أن بوسعنا التوصل عن طريق الحوار إلى الحلول التوفيقية التي تمكننا من المضي قدما نحو تحقيق الأهداف المحددة على نحو جماعي.

أود أن أطلع اللجنة على آراء المغرب بشأن الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها للتصدي للتحديات الرئيسية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

الأولوية الأولى هي إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويرى المغرب، الذي يعلق أهمية خاصة على هذه المسألة، أن من الأهمية بمكان الوفاء بالموعد النهائي للمؤتمر الدولي بشأن هذه المسألة، وهو عام ٢٠١٢، الأمر الذي يشكل فرصة تاريخية للشروع في عملية من شأنها أن تخلص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

وفي ذلك السياق، نرحب بجهود الميسر، السيد لاجفا، والبلد المضيف، فنلندا، فضلا عن ترحيبنا بما جرى من مشاورات نريد لها أن تتكثف حتى يتسنى عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن. ويشدد المغرب على أهمية انضمام جميع دول منطقة الشرق، بما في ذلك إسرائيل، إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإبرامها اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

الأولوية الثانية هي تنشيط آليات الأمم المتحدة لتزع السلاح. ما برح المغرب على اقتناعه الراسخ بأهمية آلية الأمم المتحدة لتزع السلاح والأمن الدولي. ويتوقف تعزيز فعاليتها على الإرادة السياسية للدول واحترام الالتزامات والواجبات.

ويرى المغرب أن جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية يعتمد اعتمادا مطلقا على كفاءة آليات الأمم المتحدة لتزع السلاح. ويتناقض الجمود الذي يجيم على مؤتمر نزع السلاح لما يزيد على عقد من الزمن مع تطور الحالة الدولية والتحديات

للتنفيذ الفعال لجميع أحكام المعاهدات المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار، من أجل بناء عالم من السلام والأمن للجميع. تحقيقا لتلك الغاية، فإن من واجبنا أن نبذل قصارى جهدنا من أجل تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال تشكل أساسا للنظام العالمي لتزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ولاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان أن تضطلع جميع الأطراف بمسؤوليتها الكاملة المتمثلة في تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠ من أجل تعزيز التقدم المحرز بالفعل.

وبالإضافة إلى المعاناة والكوارث الإنسانية الناجمة عن نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة وغير خاضعة للرقابة، فإن ذلك يشكل تحديا لاستقرار الدول وأمنها وتنميتها، وخاصة في أفريقيا. ويسهم عدم وجود ضوابط ورقابة على استخدام ونقل تلك الأسلحة في انتشارها في بؤر التوتر، خاصة في أفريقيا.

ويرى المغرب أن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي يشكل أداة أساسية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وتشجع الحالة المثيرة للقلق السائدة في منطقة الساحل والصحراء جراء تنامي الاتجار غير المشروع بجميع أنواع الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، علاوة على الروابط القائمة بين شبكات الاتجار غير المشروع بالأسلحة والجماعات الإرهابية، على زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة على أساس نهج شامل للجميع أكثر من أي وقت مضى.

وقد دأب المغرب انطلاقا من تلك الروح، على التأييد القوي لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وبشأن تنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وعليه، فقد رحب

الزخم الأثر الضروري على بلدان المرفق ٢ الأخرى، بحيث يتسنى لها، في نهاية الأمر، أن تصدق على المعاهدة، وتجعل حظر إجراء التجارب النووية أمرا لا رجعة فيه، ويتسم بالشفافية، ويمكن التحقق منه.

الأولوية الرابعة هي تعزيز عدم الانتشار والأمان والأمن النوويين. ومن المهم للغاية العمل على كفالة أن يحترم الجميع احتراماً صارماً واجبات عدم الانتشار، ومعايير السلامة والأمن التي وضعتها المؤسسات الدولية المختصة. وبينما نحن نتكيف مع التحديات العالمية الجديدة، ينبغي ألا يقف تعزيز تلك المعايير عائقاً يمنع الدول من الاستخدام السلمي للطاقة النووية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يرحب الوفد المغربي بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإرهاب النووي في ٢٨ أيلول/سبتمبر، بمبادرة من الأمين العام. ويأمل المغرب في أن تسفر الإرادة السياسية التي أعرب عنها في الاجتماع عن اتخاذ تدابير ملموسة لدعم ما تبذله الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهود ولتعزيز التعاون الدولي في ذلك الميدان.

لقد رحب المغرب بنتائج قمة الأمن النووي المعقودة في سول، ويشير مجدداً إلى أن مشاركته النشطة في عدد من المبادرات المتعددة الأطراف، مثل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي ومؤتمر قمة الأمن النووي، دليل على ما يوليه من أهمية لتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا الشأن.

ويدعو المغرب إلى تحسين تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى منع الإرهاب النووي ومكافحته، في ظل الامتثال الكامل لولايات الهيئات المختصة.

الأولوية الخامسة هي تنظيم تجارة الأسلحة. أيد المغرب التعجيل بإبرام معاهدة قوية لتجارة الأسلحة، هدفها الأساسي تنظيم تجارة الأسلحة من أجل منع عمليات النقل غير المشروعة،

الأمنية الجديدة التي تواجه العالم، ويقوض الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل.

وتنقق مع الملاحظة التي أبدتها المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح وفحواها أن مشاكل المؤتمر التي تبدو ذات طابع شكلي إنما هي في الواقع مشاكل سياسية في جوهرها. ويشدد المغرب على أهمية أن يعتمد المؤتمر بدون إبطاء برنامج عمل متوازن يسمح له بأن يستأنف ولايته ودوره المتمثل في التفاوض على نزع السلاح.

ويجدد المغرب الإعراب عن دعمه لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح.

ووفدنا مستعد ليناقدش بروح بناءة مشاريع القرارات التي سترفع والمبادرات الأخرى الرامية إلى تنشيط آليات الأمم المتحدة لترع السلاح، بما في ذلك إزالة الجمود المخيم على مؤتمر نزع السلاح. وما برح المغرب شديد التمسك بسلامة المؤتمر وولايته.

الأولوية الثالثة هي بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. بما أن بلدي من مؤيدي حظر التجارب النووية حظراً تاماً، فإنه يأسف للتأخير في بدء نفاذ المعاهدة، ويكرر دعوته جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة لتفعل ذلك بدون تأخير، ولتحتزم الوقف الاختياري للتجارب النووية.

ومع أن نظام التحقق الذي تتطلبه المعاهدة جاهز تقريباً، إلا أنها لم تدخل بعد حيز النفاذ، على الرغم من تأكيد المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ على أهميتها، وعلى الرغم مما تحظى به من دعم سياسي واسع النطاق يتجلى في حالات التوقيع البالغة ١٨٣ والتصديق البالغة ١٥٧.

والمغرب مسرور بالتصديقات الجديدة، لا سيما تصديق إندونيسيا، لكونها من دول المرفق ٢. ونأمل أن يحدث ذلك

يشير مفهوم نزع السلاح في معظم الأحيان إلى مسألة أسلحة الدمار الشامل، وهي الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

ما فتئت أفريقيا تسهم في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها.

يشكل دخول معاهدة بليندا، التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، مساهمة مهمة في تعزيز الأمن النووي العالمي ونظام عدم الانتشار. ويمثل انتشار الأسلحة النووية ونظم إيصالها تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.

وتكمن مسؤوليتنا النووية في كفالة ألا تقع التكنولوجيا وغيرها من العناصر النووية في أيدي الإرهابيين.

ونحتاج أيضا إلى كفالة أن تنسم إدارة النفايات بالفعالية والتنظيم وتأسف غابون للمأزق الذي تمر به الدبلوماسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، لا سيما آلية التفاوض، ألا وهي مؤتمر نزع السلاح.

يجب أن نتوصل إلى اتفاقية بشأن المواد الانشطارية.

ونرحب بعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، هذا العام في فيينا، مما جعل من الممكن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ المعاهدة وخطة العمل الناشئة عن المؤتمر الاستعراضي الثامن لعام ٢٠١٠ في ميادين نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وعلى الرغم من أن الطابع المدمر لهذه الأسلحة قد أصبح معترفا به الآن، فإن من الواضح أن الأسلحة التقليدية قد أصبحت هي أيضا أسلحة دمار شامل، إذا اتخذنا أعداد ضحاياها حول العالم مقياسا لذلك.

مما يسهم في توطيد السلم والأمن الدوليين ومكافحة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.

ويأسف المغرب لعدم التوصل إلى توافق على المعاهدة في نهاية المؤتمر المعقود في تموز/يوليه، على الرغم من الجهود التي بذلها المشاركون ورئيس المؤتمر. ومع ذلك فإن المشروع الذي قدمه الرئيس في ٢٦ تموز/يوليه يعكس قدرا من التقدم ينبغي أن يكون أساسا لمواصلة جهودنا الجماعية الرامية إلى بلوغ التوافق. يؤيد وفدي الاقتراح الداعي إلى مواصلة المفاوضات على المشروع في إطار مؤتمر من المقرر عقده عام ٢٠١٣، بنفس النظام الداخلي، ضمن عملية شفافة وشاملة.

ويؤكد الوفد المغربي مرة أخرى اقتناعه بأن التوافق هو السبيل إلى ضمان أوسع تأييد ممكن لمعاهدة تتوصل إليها في المستقبل، وينبغي أن نسعي إلى تحقيق عالمية شمولها؛ ويصدق ذلك الأمر بشكل خاص في هذا المجال. من شأن تنفيذ المعاهدة أن يعزز فعالية نظام الأمم المتحدة المتعدد الأطراف ومصداقيته. ولن يبرح المغرب يعول على المشاركة النشطة للمجتمع المدني.

تتطلب التحديات التي وصفتها أن تتحلى جميعا بالإرادة السياسية، وأن نعمل معا، وبذلك نثبت التزامنا القوي بتعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وسيدلي وفدي بملاحظات إضافية في المناقشة المواضيعية.

**السيدة بونغو (غابون)** (تكلمت بالفرنسية) أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا. كما أهني أعضاء المكتب الآخرين.

وأؤكد دعم وفدي الكامل لكم في اضطلاعكم بولايتكم.

وأود أن أعلن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أعرب عن خالص التهاني لكم ولأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم المستحق بجدارة. وإني لعلى ثقة تامة بأن قيادتكم الحكيمة والمقتدرة وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة في ميدان نزع السلاح ستقود أعمال اللجنة إلى خاتمة ناجحة. وأؤكد لكم كامل تعاون وفدي، وأتمنى لكم كل النجاح.

تؤيد جمهورية إيران الإسلامية كل التأييد البيان الذي أدلى به باسم حركة عدم الانحياز في بداية المناقشة العامة.

لا يزال وجود الأسلحة النووية في حد ذاته يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. غير أنه في السنوات الأخيرة، فإن اعتماد استعراض الوضع النووي من جانب دولة معينة من الدول الحائزة للأسلحة النووية والتحالف العسكري الذي يبرر استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها قد زاد من تفاقم الحالة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار تخصيص، دولة معينة من الدول الحائزة للأسلحة النووية، بلايين الدولارات لتحديث الأسلحة النووية وتقاسم هذه الأسلحة مع دول أخرى ونشرها في الأقاليم الأخرى، في حالات عدم امتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يشكل عوامل أخرى تزيد من حدة توتر البيئة الأمنية الدولية المتوترة بالفعل.

ليس استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها فحسب الذي يتعارض مع مبادئ وقواعد وأنظمة القانون الدولي، بل مجرد حيازة هذه الأسلحة وتقاسمها ونشرها وتحديثها. وبناء على ذلك، لا بد من إنهاء هذه الحالات من عدم الامتثال للالتزامات القانونية الواضحة والقاطعة المتعهد بها في المؤتمرات المتعاقبة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ينبغي لبلد مثل الولايات المتحدة - التي، في جملة أمور، أحرزت أول التفجيرات النووية التجريبية على الإطلاق

معظم الصراعات الدائرة في أنحاء كثيرة من العالم، وبخاصة في أفريقيا، تغذيها التجارة الفوضوية وغير المسؤولة وغير الأخلاقية بالأسلحة التقليدية، وعلى رأسها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب مأساوية على السكان، لا سيما النساء والأطفال.

ونرحب بالنتائج المشجعة التي تمخض عنها المؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، برئاسة السفارة جوي أوغو، ممثلة نيجيريا.

وسجل المؤتمر تطورات مهمة، وهي الإقرار بالآثار السلبية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة على المعوقين؛ والاعتراف بدور المرأة في الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة؛ والحاجة إلى إشراك بعثات حفظ السلام في جهو تعقب هذه الأسلحة.

ومن هذا المنطلق تعهد بلدي ببدء عملية واسعة النطاق لإعداد قائمة بالأسلحة المتداولة في البلد، يعقبها وسم للأسلحة. سيتم ذلك من خلال إنشاء بنك معلومات من أجل تحسین تعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعزيزه.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالعمل الرائع الذي تقوم به لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، التي سوف نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها في كانون الأول/ديسمبر. منذ إنشائها، في عام ١٩٩٢، أسهمت اللجنة بطريقة ملموسة في الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات في منطقتنا دون الإقليمية وتسويتها وبناء السلام هناك.

وفي الختام، يكرر وفدي التزامه بإبرام معاهدة قوية وملزمة لتجارة الأسلحة لمراقبة الاتجار بالأسلحة التقليدية، وبالتالي حماية الاستثمارات، لا سيما في البلدان الأفريقية، وتعزيز السلام والتنمية.

إن الأجيال التي شهدت العواقب الرهيبة لاستخدام الأسلحة النووية في هيروشيما وناغازاكي تدعو بقوة إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، في حياتها، لا بعدها. إن وقف التشغيل الثنائي أو الأحادي المحدود لبعض الرؤوس الحربية النووية المنتشرة هو أقل بكثير مما تتوقعه الدول فيما يتصل بالقضاء التام على الأسلحة النووية، ولا يمكن أن يكون بديلا عن التزامات قانونية صريحة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة جميع ترساناتها النووية إزالة تامة.

وتؤيد جمهورية إيران الإسلامية، إلى جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، بقوة إبرام اتفاقية للأسلحة النووية بوصفها إطارا قانونيا من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، في موعد أقصاه عام ٢٠٢٥، وأن تحظر استحداث هذه الأسلحة وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستعمالها، وأن تنص على تدميرها.

يشكل الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية أيضا مصدر تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين. وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن أفضل طريقة لوقف هذا الاتجاه هي التنفيذ الكامل وغير الانتقائي لمعاهدة عدم الانتشار وكفالة عالميتها، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن برنامج الأسلحة النووية السري الذي يملكه البلد الوحيد غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، والذي حصل عليه أصلا بمساعدة من فرنسا، يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وللتغلب على التهديد المتمثل في الأسلحة النووية في المنطقة، اقترحت إيران إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام ١٩٧٤. بيد أن جهود إنشاء هذه المنطقة لم تنجح، بسبب استمرار رفض النظام الصهيوني الانضمام إلى

وأكثرها، وهي الدولة الوحيدة التي استخدمت الأسلحة النووية، والتي تمتلك واحدة من أكبر الترسانات النووية، وما برحت تخصص بلايين الدولارات لتحديث أسلحتها النووية؛ والتي هددت، في استعراض وضعها النووي، باستخدام الأسلحة النووية ضد بعض الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن تمثل امتثالا تاما لجميع التزاماتها القانونية، بما فيها التزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولا شك في أن الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها، وأن العالم الوحيد الأكثر أمنا، كهدف تسعى جميع الدول إلى تحقيقه منذ فترة طويلة، هو عالم خال من الأسلحة النووية.

ونرى أن تخليص العالم من الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وبقاء البشرية ذاته، من جراء وجود آلاف الأسلحة النووية واحتمال استخدامها عمدا أو عن غير قصد ضرورة حتمية وليس خيارا. وتحقيقا لهذا الهدف النبيل، علينا جميعا أن نسعى بصورة فردية وجماعية، لكن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية.

يعتقد البعض أن الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية لن يتحقق بسرعة، وربما ليس في حياتهم، ومن ثم فإنهم يدعون إلى التحلي بالصبر. لكن، نظرا لاحتمال الاستخدام المتعمد أو العارض، فحتى غدا سيكون متأخرا جدا. عليهم إدراك أنه، بعد قرابة سبعة عقود من النداءات المستمرة من جانب جميع الدول من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية، التي تمثلت الاستجابة لها في مجرد بعض التدابير الرمزية، فإن الدول فقدت صبرها ولا تصدق سوى الأفعال. ولهذا السبب فإن جميع الدول تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى التوقف عن الكلمات الخطابية والملاحظات المبهمة والبدء في اتخاذ تدابير عملية للوفاء بالتزاماتها بترع السلاح النووي.

المدافعين عن المعاهدة أن تدرك أن أهمية المعاهدة ومصداقيتها تواجهان تحديات خطيرة نتيجة عدم امتثالها الواضح للالتزامات بموجب المعاهدة، ولا سيما بموجب المادة السادسة.

أنتقل الآن إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية. بينما يرحب وفدي بلدي بنجاح المؤتمر الاستعراضي السابع للاتفاقية، فإنه يشدد على ضرورة تنفيذها تنفيذا كاملا وشاملا وفعالا وتحقيق عالميتها. وبالمثل، لا تزال إيران تولي أهمية خاصة لتعزيز الاتفاقية من خلال إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لإبرام بروتوكول غير تمييزي وملزم قانونا، وتحت الدولة الطرف الوحيدة التي ترفض استئناف المفاوضات حول هذا البروتوكول على إعادة النظر في سياستها تجاه الاتفاقية في ضوء الطلب المستمر من قبل جميع الأطراف الأخرى.

وإيران، بوصفها ضحية للأسلحة الكيميائية التي استخدمها جيش صدام، بدعم من بعض البلدان الغربية، تعتبر عدم امتثال الدول الأطراف الحائزة الرئيسية للموعد النهائي الذي جرى تمديده إلى عام ٢٠١٢ للتدمير الكامل لأسلحتها الكيميائية بمثابة انتكاسة في عملية الاتفاقية، مما يشكل تحديا خطيرا لأهميتها ومصداقيتها.

ونرى أن فشل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة لعام ٢٠١٢ يرجع إلى صعوبات إجرائية وجوهرية. فمن الناحية الإجرائية، لم يكن المؤتمر ذا طابع تفاوضي حقيقي ولم يكن مشروع النص الذي قدمه رئيسه سوى حصيلة ما تذكره عن المناقشات التي جرت خلال المؤتمر وقبله.

وبالمثل، كانت هناك بعض العناصر الجوهرية الهامة للغاية مثل الاستثناءات والثغرات في النص الذي أُعد من أجل دولة واحدة فقط، لمنحها الحصانة لنقل أي أسلحة بحجة التحالفات العسكرية أو لنشر أي سلاح في بلدان أخرى، وهو ما يتعارض بوضوح مع الهدف الحقيقي لوضع معاهدة لتجارة الأسلحة. وعليه، فإن عقد آخر مؤتمر بشأن معاهدة تجارة الأسلحة

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع مرافقه النووية السرية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتدعو إيران بقوة إلى التنفيذ الفوري للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها. وفي هذا السياق، تعتقد إيران أنه ينبغي ممارسة ضغوط دولية بالغة الشدة على النظام الإسرائيلي، ولا سيما في مؤتمر عام ٢٠١٢ القادم، لإجباره على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بدون شروط أو مزيد من التأخير، بوصفه طرفا غير حائز للأسلحة النووية، وإخضاع جميع مرافقه النووية السرية على الفور إلى الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل إزالة العقبة الوحيدة في طريق تحقيق الهدف الذي طال انتظاره المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

لا يوجد مصدر لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وخارجه بخلاف النظام الإسرائيلي الذي يحاول بجرأة تحديد الخطوط الحمراء - في شكل رسوم متحركة صيبانية - للأنشطة النووية السلمية للآخرين، في حين أنه، واثقا من راعيه الكبير وداعميه الغربيين الآخرين، تجاوز كل الخطوط الحمراء خلال فترة وجوده وارتكب جميع أنواع الجرائم، من جرائم العدوان إلى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وما زال يهدد البلدان الأخرى. والآن يصرخ ممتله، الذي تدعّمه ٣٠٠ رأس حربية نووية، بشأن الأنشطة النووية السلمية المشمولة بالضمانات التي يقوم بها الآخرون.

وبينما تنوه إيران بنجاح الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، فإنها تعتقد أن استمرار أهمية المعاهدة ومصداقيتها وفعاليتها، فضلا عن عالميتها، يتوقف بصورة كلية على تنفيذها تنفيذا كاملا وغير انتقائي. وينبغي لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تدعي أنها من أقوى

سياستها الفاشلة القائمة على القسر والترهيب وإثبات حسن نيتها بالعودة إلى التفاوض الحقيقي والتعاون.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

**السيدة كريستوري** (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلمت بالفرنسية): هناك تغييرات هامة جارية في النقاش الدولي حول الأسلحة النووية. فعلى مدى عقود، ركزت المناقشات حول هذه الأسلحة في المقام الأول على العقيدة العسكرية وقضايا الأمن. غير أنه يوجد الآن فهم متزايد لعواقبها الوخيمة على الصحة العامة وسلامة الإنسان والبيئة. وثمة زيادة مطردة في عدد الدول التي تعترف بالعواقب الإنسانية الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية وتبدي رغبتها في النظر فيها باهتمام أكبر.

وقد أعلن هذا الاعتراف لأول مرة في الوثيقة الختامية لبلدي، شأنه في ذلك شأن غيره من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ وفي البيان الذي أدلت به سويسرا، بالنيابة عن ١٦ حكومة، خلال الدورة التي عقدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ في أيار/مايو. وقرار الترويج عقد مؤتمر حكومي دولي في العام المقبل لمعالجة التكلفة البشرية والبيئية للأسلحة النووية هو دليل آخر على هذا الاتجاه. وترى اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذه تطورات هامة ومشجعة.

واللجنة الدولية تركز على التوعية بالتكلفة البشرية الباهظة لاستخدام الأسلحة النووية منذ قيامنا بمساعدة ضحايا القصف الذري على هيروشيما في آب/أغسطس ١٩٤٥. وقد دفع إدراكنا للمخاطر والفرص الحالية الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى تجديد دعوتها إلى التخلص من الأسلحة النووية. واعتمدت الحركة، التي تضم اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب

سيكون ممارسة عقيمة إذا أتبع نفس الإجراءات وإذا لم تتمكن من ضمان التعامل مع جميع مقترحات الدول الأعضاء، وكذلك حقوقها ومصالحها الأمنية، على قدم المساواة.

وعلى النقيض من ذلك المؤتمر، فإن المؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في هذا العام، نجح في إصدار وثيقة ختامية. وعلى الرغم من بعض أوجه القصور، تمثل أعمال المؤتمر إجمالا، في ظل رئيسه القدير، السفير أوغور ممثلة نيجيريا، خطوة إلى الأمام على طريق التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل.

ونحن نولي أهمية كبيرة للتنفيذ الكامل والفعال للبرنامج والصك الدولي للتعقب، وخاصة في المجالات ذات الصلة بالتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

وختاما، أود التأكيد مجددا على الحق غير القابل للتصرف لبلدي، شأنه في ذلك شأن غيره من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، في استخدام الطاقة والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك الحق السيادي في إنشاء دورة وطنية كاملة للوقود النووي. وإيران عازمة على ممارسة هذا الحق. وفي سياق القيام بذلك، فإنها تأخذ مسؤولياتها على محمل الجد.

وخلافا للادعاءات التي لا أساس لها من قبل قلة من البلدان الممثلة هنا، فإن أنشطة إيران النووية أغراضها سلمية حصرا وكانت دائما كذلك. وعلى الرغم من جميع الضغوط السياسية الخارجية على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد أكدت الوكالة مرارا عدم تحويل المواد النووية المعلن عنها في إيران.

وقد برهنت جمهورية إيران الإسلامية دائما على استعدادها للتفاوض دون شروط مسبقة، وهي تعيد التأكيد على استعدادها للدخول في مفاوضات جادة وبناءة، تقوم على العدل والاحترام المتبادل. وعلى الأطراف الأخرى تغيير

الأسلحة ملحة كما كانت دائما. وما دامت عمليات النقل الدولي للأسلحة غير منظمة تنظيميا كافيا، سيظل الأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم يتحملون تكلفة بشرية هائلة. ونحن نحث جميع الدول على العمل بشكل مكثف لانتهاه من التفاوض على معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة في مطلع العام المقبل. واللجنة الدولية لا تزال ملتزمة بالعمل مع الدول وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى من أجل ضمان اعتماد معاهدة قوية لتجارة الأسلحة دون تأخير.

إن لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، أيضا دورا هاما يتعين أن يقوم به من أجل معالجة التكلفة الإنسانية. من جوانب عدة، سوف تكمل التزاماته التعهدات الواردة في المعاهدة المقبلة لتجارة الأسلحة. خلال المؤتمر الاستعراضي الثاني لبرنامج العمل الذي عقد مؤخرا، جددت الدول التزامها بتنفيذ عدد من التدابير على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية. ونحث جميع الدول على الاضطلاع بهذه التدابير بأقصى سرعة وأن تخصص الموارد اللازمة للوفاء بالتزاماتها في ذلك الميدان..

إن هذا العام يصادف الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وأنقذت تلك المعاهدة التاريخية عددا لا يحصى من الأرواح عن طريق حظر استخدام الألغام المضادة للأفراد، وضمان إزالة الألغام من المناطق الملوثة، وتدمير المخزونات. كما أدت إلى زيادة التركيز على مساعدة ضحايا الألغام المضادة للأفراد.

وتحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدول الأطراف على أن تجدد التزامها بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وضمان

الأحمر والهلال الأحمر وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية في ١٨٨ بلدا، هذا الموقف في اجتماع مجلس المندوبين الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وموقفنا الذي يستند إلى القرارات السابقة للحركة، يؤكد على المعاناة الهائلة التي ستنتج عن أي استخدام للأسلحة النووية، وكذلك على عدم وجود أي قدرة دولية كافية على الاستجابة لمساعدة الضحايا في حالة تفجير سلاح نووي.

والحركة تُذكر بفتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ (انظر A/51/218)، والتي أعربت فيها المحكمة عن رأيها بأن التهديد باستخدام هذه الأسلحة أو استخدامها يخالف عموما مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي.

وأخيرا، فإن الحركة تدعو جميع الدول إلى ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى أبدا وإلى مواصلة المفاوضات لحظر الأسلحة النووية والتخلص منها من خلال اتفاق دولي ملزم قانونا.

وتعرب اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن خيبة أملها لعدم تمكن الدول من اعتماد معاهدة لتجارة الأسلحة في المؤتمر الدبلوماسي الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٢. غير أننا نرحب بالعديد من الأحكام الرئيسية في نص مشروع المعاهدة الذي قدمه رئيس المؤتمر في ٢٦ تموز/يوليه. ومما يثلج صدورنا بصفة خاصة إقرار المشروع بالحمية الإنسانية لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، والتي سيتمثل أحد أهدافها في الحيلولة دون إسهام تجارة الأسلحة التقليدية الدولية في معاناة إنسانية يمكن تجنبها وفي انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. ونحن نرى أن وضع معاهدة فعالة سيتطلب التمحيص الدقيق لكل عمليات نقل جميع الأسلحة التقليدية وذخيرتها.

وعلى الرغم من عدم خروج المؤتمر الدبلوماسي المعقود في تموز/يوليه بنتيجة، لا تزال الحاجة إلى وضع معاهدة لتجارة

العمليات الإلكترونية الامتثال للقانون الإنساني الدولي، خصوصا مع قواعد التمييز، والتناسب وتوحي الحيطة.

وهذا لا ينفي وجود حاجة لزيادة تطوير القانون، نظرا لتطور التكنولوجيا أو فهم أثرها الإنساني بشكل أفضل. وستحدد ذلك الدول.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في ممارسة حق الرد. وأذكر الوفود بأن عدد المداخلات بشأن كل بند في أي جلسة من الجلسات محصور في مداخلتين، وتحدد مدة المداخلة الأولى في عشر دقائق والمداخلة الثانية بخمس دقائق.

**السيد ساجي** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إنه لأمر سريالي الاستماع إلى الممثل السوري وهو يتحدث عن منع النقل غير المشروع للأسلحة، بالنظر إلى أن دولته كانت بمثابة مستودع ونقطة عبور لنقل الأسلحة لحزب الله، وحماس وباقي الإرهابيين في الشرق الأوسط لسنوات عديدة. وهي تستخدم تلك الأسلحة بلا شفقة اليوم ضد شعبها وتستهملها لذبح النساء والأطفال وآلاف المدنيين الأبرياء الآخرين.

ضمن جملة أمور أخرى، فإن اللجنة مكلفة بمعالجة عواقب الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإذا كان لنظام الأسد الوحشي والمستبد أي اهتمام بالموضوع، فعليه النظر بعناية للمرأة. فهو يشكل اليوم، أكثر من أي وقت مضى التهديد الوحيد للسلم والأمن في منطقتنا.

لقد حان الوقت لكي يتوقف المندوب السوري عن استخدام إسرائيل لإخفاء الجرائم البشعة التي ارتكبتها حكومته. واستخدام كلمة "إسرائيل" السحرية مرارا وتكرارا لن يصرف انتباه العالم عن جرائم نظام الأسد. وكلماته اليائسة لا تعبر عن إسرائيل بل تعبر بشكل كامل عن النظام الذي يمثله.

الوفاء بوعدها الذي قطعه على نفسها قبل ١٥ عاما، في فقرتها الأولى من الديباجة، المتعلقة "بإنهاء المعاناة والإصابات" الناتجة عن الألغام. كما تحث اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضا الستة وثلاثين دولة المتبقية التي ليست طرفا بعد في الاتفاقية على الانضمام إليها، وإلى أن يمين ذلك الوقت، أن تعرب عن تأييدها لأهدافها الإنسانية من خلال التصويت مؤيدة لمشروع القرار السنوي للجمعية العامة بشأن تنفيذ الاتفاقية. وصوت خلال الأعوام الماضية ما يناهز نصف تلك الدول مؤيدة. ولا يوجد سبب، في رأينا، لعدم تواصل ازدياد العدد خلال عام ٢٠١٢

وأخيرا، تود اللجنة الدولية للصليب الأحمر التعبير عن قلقها الإنساني جراء الحرب الإلكترونية، التي تتمثل في وسائل وأساليب القتال التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، وتستخدم في سياق النزاعات المسلحة. وبينما لا تفهم على نطاق واسع أو بشكل كامل الإمكانيات العسكرية للفضاء الإلكتروني، يبدو أن الهجمات الإلكترونية المنفذة ضد نظم النقل وشبكات الكهرباء والجسور والمنشآت الكيميائية أو النووية، ممكنة من الناحية التقنية. ويمكن أن يكون لهذه الهجمات عواقب وخيمة واسعة النطاق، تؤدي إلى وقوع عدد كبير من الضحايا المدنيين وأضرار بليغة.

وبالنظر إلى الترابط القائم للفضاء الإلكتروني، فإن اللجنة قلقة جراء عدم قدرة الطرف المهاجم على التمييز بين نظم الحاسوب العسكرية والمدنية عند تنفيذه لهجوم إلكتروني. وربما من المستحيل استهداف شبكة حواسيب عسكرية فقط. كما قد يكون من الصعب تقييم الآثار غير المباشرة على الشبكات المدنية، في حال مهاجمة شبكات الحواسيب العسكرية.

ولذلك، من الأهمية بمكان الحفاظ على قواعد القانون الإنساني الدولي، في حال استخدام هذه التكنولوجيا الجديدة في النزاعات المسلحة. لا يوجد فراغ قانوني فيما يخص الفضاء الإلكتروني. فعلى غرار أي تكنولوجيا جديدة، يتعين على

وتهديدها باستخدامه ضد دول المنطقة، في ما يسمى بسياسة الغموض ونود هنا الإشارة إلى قيام خمس عشرة كنيسة مؤخرًا بتوجيه رسالة إلى الإدارة الأمريكية لوقف تقديم مساعداتها العسكرية لإسرائيل. ومن السخرية أن ينبري ممثل إسرائيل لإطلاق ادعاءات كاذبة ورمي الآخرين بالحجارة، في حين أن جدران دولته من زجاج وفي الوقت الذي لا تزال فيه إسرائيل ترفض الامتثال لمجموعة القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، ووكالاتها وهيئاتها الرئيسية على مدى عقود، والتي تعد بالتمتد، فينبغي لإسرائيل الانخراط جدياً في دعم الجهود الدولية الرامية إلى منع الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في المنطقة، بما يزيل الخطر النووي الإسرائيلي عن كافة شعوب ودول المنطقة..

وأود أن أشير هنا إلى أن التحقيقات الأخيرة مع الكثير من المجموعات الإرهابية التي تم توقيفها في بلادي، أظهرت امتلاك هذه المجموعات للكثير من الأسلحة التي هي من صنع إسرائيل، الأمر الذي يؤكد انخراط إسرائيل في ما يدور في بلادي.

وأود أيضاً أن أشير مرة أخرى إلى مداخلة ممثلة كندا، والتي تثير شواغلنا الجدية بشأن توزيع مسرحي للأدوار بين شهود زور يتناوبون على تقمص دور محامي الشيطان. فقد خلا بيانها مرة أخرى من توجيه دعوة، ولو شكلية إلى إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، بصفتها طرفاً غير نووي، ووضع جميعاً منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**السيد فاسيليف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لم يعترز وفد بلدي التكلم أثناء هذه المناقشة، غير أن البيان الذي أدلى به ممثل جورجيا يقتضي أن نتكلم ممارسة لحق الرد.

يكتسي كل ما يجري في المناطق المحيطة بحدود أوسيتيا وجورجيا أهمية بالغة بالنسبة لنا. ولقد أولينا اهتماماً خاصاً

**السيد إبراهيم** (الجمهورية العربية السورية): أدلى ممثل إسرائيل الحائز على السلاح النووي ووسائل إيصاله والرافضة قطعاً الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووضع منشآتها النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ببيان يستفز العقول وسلام الشعوب والأمم فكما هي العادة، عندما يكون الموقف الإسرائيلي هشاً وضعيفاً وغير ذي صلة بالحقائق، يرى المرء مندوبي إسرائيل يلجأون إلى ترويح المغالطات وخلط الأوراق وقلب الحقائق رأساً على عقب، والتهرب من المساءلة على خروجهم عن الإجماع الدولي حول عدم الانتشار وركائز معاهدة عدم الانتشار والتغطية على العدوان العسكري على بلدي في العام ٢٠٠٧. إن هذا اللغو الإسرائيلي يسعى إلى إبعاد الأنظار عن مخاطر التسلح النووي الإسرائيلي، وعن الترسنة النووية الإسرائيلية ورفض إسرائيل المستمر الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ووضع منشآتها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وذلك رغم قيام كل من المدير السابق والمدير الحالي للوكالة الدولية بزيارة إسرائيل لحث حكماها على الانصياع لمئات القرارات الدولية التي تطالبها بذلك، على مدى عقود من الزمن. ورغم قيام مهندسي إسرائيل النوويين بالكشف عن خطورة البرنامج النووي الإسرائيلي على أمن المنطقة ككل. إن هذه القرارات الصادرة عن أعلى المؤسسات والهيئات الدولية ذات الصلة مثل مجلس الأمن في قراره رقم ٤٨٧ للعام ١٩٨١ والوكالة الدولية للطاقة الذرية في قرارها رقم ١٧ للعام ٢٠٠٩، والجمعية العامة في قراراتها العديدة ذات الصلة.

ليس سرا بالنسبة لأحد في هذه الأيام، أن إسرائيل لا تزال مستمرة في سياسة تسلح نووي عدوانية، تستند إلى ترسانة نووية ضخمة ووسائل إيصالها وتتجاوز في حجمها الترسنتين النووية البريطانية والفرنسية مثلاً، وتتستر هي وحلفاؤها على المخاطر الناجمة عن امتلاكها للسلاح النووي

الفضائية، بما في ذلك إخطار المنظمات الدولية ذات الصلة في وقت سابق لعملية إطلاق تلك الأجسام. وبالنسبة لكندا، فإن أي صاروخ تطلقه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يبدو في نظرها إطلاقاً للقذائف التسيارية.

ثانياً، قال ممثل كندا، إن من المؤسف أن يستثمر بلد يعاني من الفقر المدقع، على هذا النحو الهائل في برنامج أسلحته. والواقع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد واصلت تطوير برنامج أسلحتها بسبب تفويض مصالحها الوطنية العليا جراء تعرض أمنها الوطني للخطر الشديد نتيجة للابتزاز النووي الذي ما تزال تمارسه الولايات المتحدة على مدى عدة عقود. وكما نعلم، فإن الأمن الوطني يأتي أولاً وقبل كل شيء آخر. وتحوز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على رادع نووي بهدف الدفاع عن سيادتها. وبعد أن توفر لها ضمان قوي للسلام والأمن، تأتي بعد ذلك التنمية الاقتصادية.

**السيد ماخاروبليشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية):**  
لن أقتطع كثيراً من وقت اللجنة، غير أنه يتعين على القول أن من المؤسف أن زملاءنا الروس لم يتجاهلوا النتائج التي توصلت إليها بعض المؤسسات والبعثات فحسب، بل نسوا أيضاً موقف القيادة الروسية التي ذكرت صراحة أن العدوان على جورجيا قد حُطط له مسبقاً ثم جرى تنفيذه.

ويتعين على أيضاً أن أذكر زملاءنا الروس بأن الوجود العسكري الروسي، والسيطرة الفعلية على الأراضي المعنية، كلاهما أمران يمثلان الاحتلال.

وعلاوة على ذلك، أود أن أذكر أصدقاءنا الروس بأن هذه المنظمة، والعديد من المنظمات الأخرى قد اتخذت قرارات وبيانات مختلفة تؤكد على سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. وعليه، فإن الجانب الروسي هو الذي يضمن طابعا سياسيا على هذا المنبر حين يشير إلى الاعتراف باستقلال المناطق

للانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في جورجيا، والتي أظهر فيها شعب جورجيا عدم ثقته في الرئيس الحالي ساكاشفيلي، وفي سياساته التي تدعو إلى الفرقة بين شعبه، علما بأنها السياسات التي أرغمت شعبي أبخازيا وأوسيتيا الشمالية إلى المطالبة بالاستقلال.

وأعرب ممثل جورجيا عن قلقه إزاء الحالة الأمنية غير الخاضعة للرقابة، وخاصة فيما يتعلق بالمواد المشعة وتكديس الأسلحة التقليدية في ما يسمى بالأراضي المحتلة. والواقع أن تلك الأراضي ليست محتلة، كما أن الأحداث التي تكلم عنها ممثل جورجيا لم تحدث.

ولكي تقتنع اللجنة بهذه الحقيقة، فإننا نقترح ضرورة اتخاذ خطوة واحدة بسيطة، وخاصة فيما يتعلق بالاعتراف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الشمالية، كي تكون هذه المواضيع ذات الصلة بالقانون الدولي جزءاً من المنتديات الدولية وآليات الرقابة ذات الصلة. وذلك أمر يتجاوز إطار عمل اللجنة الأولى، وسيكون صعباً جداً أن تتمكن من حل المشكلة هنا في هذه القاعة.

وأدعو في ذلك السياق، زملاءنا من جورجيا إلى تجنب تسييس أعمالنا في اللجنة، والتركيز عوضاً عن ذلك على حل المسائل التي تقع في نطاق أعمال اللجنة.

**السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):** يرفض وفد بلدي البيان الذي أدلى به الوفد الكندي.

أولاً، قالت ممثلة كندا إن اختبار القذائف التسيارية الذي أحرى في نيسان/أبريل يشكل عملاً استفزازياً تاماً، علاوة على عدم جدواه. وفي الواقع، فقد أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ساتلاً فضائياً للأغراض السلمية وبطريقة شفافة مع اتباع جميع الإجراءات اللازمة - بوصفها دولة طرفاً في معاهدة الفضاء الخارجي، واتفاقية تسجيل إطلاق الأجسام

الجورجية، علاوة على الإشارة إلى الانتخابات التي أجريت في جورجيا بشكل ديمقراطي.

لقد اتخذت جورجيا العديد من الخطوات في الماضي، بغية الانخراط مع روسيا في حوار سياسي مجدٍ وللأسف، لم تقابل روسيا ذلك بالمثل، وإن أريد لهذه الانتخابات أن تكون بمثابة نقطة تحول بالنسبة للقيادة الروسية، فإن الحكومة الجورجية - أيا كانت الآن أو في المستقبل - ستكون على استعداد للاشتراك في حوار سياسي مجدٍ، ينصبُّ بطبيعة الحال، على التأكيد على مبادئ القانون الدولي.

ونأمل، عوضاً عن مواصلة تذكير الاتحاد الروسي ببعض التزاماته الدولية، أن تتمكن في مرحلة ما - وبفضل الجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي - من الثناء على القرارات التي يتخذها الاتحاد الروسي بشأن التعهد بعدم استخدام القوة إزاء جورجيا، الأمر الذي نفذته جورجيا بالفعل، فضلاً عن نزع السلاح من الأراضي الجورجية، وإنهاء احتلال المناطق الجورجية، بالإضافة إلى المشاركة في حوار سياسي مجدٍ مع بلدنا.

### تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستبدأ اللجنة غداً الساعة ١٥/٠٠ المرحلة الثانية من عملها، ألا وهي المناقشة المواضيعية بشأن بعض المواضيع المحددة، وعرض ودراسة جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المخصصة للجنة.

للأسف، لم تتمكن اليوم من تبادل الآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بشأن متابعة القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دوراتها السابقة. سيحدث ذلك غدا.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.